مخالفة القياس الصرفي
حذف الحروف نموذجا

Disagreement of morphological analogy

Delete letters as an example

إعداد

د. نوها جاد المولى علي جاد المولى

أستاذ النحو والصرف المساعد بقسم اللغة العربية - كلية العلوم والآداب بالرس

جامعة القصيم- المملكة العربية السعودية

Preparation

Dr. Noha Gadelmoula Ali Gadelmoula

Assistant Professor of Grammar and Morphology,

Department of Arabic Language, College of Science and Arts in Al-Rass

Qassim University - Kingdom of Saudi Arabia

البريد الجامعي: 141281@qu.edu.sa

البريد الشخصي: noha_gadelmoula@yahoo.com

University mail: 141281@qu.edu.sa

Personal mail: noha_gadelmoula@yahoo.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الحذف الصرفي المخالف للقياس بحذف حروف معينة من بعض الكلمات، ألا وهي: «الهمزة، والألف، والواو، والياء، والهاء، والباء، والنون، والحاء، والخاء، والفاء، والطاء»، ومعرفة الأسباب الداعية لهذا الحذف، وتحديد موضع الحرف المحذوف هل هو فاء للكلمة أم عينها أم لامها ؟، وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تكشف عن مواطن الحذف في كلمات كثيرة اختلف اللغويون والصرفيون في تعيين الحرف المحذوف فيها، وجاءت الدراسة في هذا البحث في أربعة مباحث، تسبقها مقدمة، وتمهيد، وتلي تلك المباحث خاتمة، ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها من دراستي هذه.

وقد انتهجت في هذه الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي، مقتصرة على ذكر أمثلة ونماذج لبعض الكلمات التي وقع فيها الحذف إيفاءً بالغرض، فجاءت هذه النماذج على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر، ومن دراستي لهذا الجانب من الحذف الصرفي توصلت إلى أن أكثر الحروف حذفًا هي: «الهمزة، والألف، والواو، والياء».

وقد خلص البحث إلى عدد من التوصيات أهمها: استيفاء موضوعات الحذف الصرفي المخالف للقياس بالدراسة؛ حيث يحتوي على عدد من الموضوعات التي لم يتطرق إليها أحد من الباحثين؛ وهي الحذف الصرفي المخالف للقياس في الحركات، والحذف الصرفي المخالف للقياس للضرورة الشعرية.

الكلمات المفتاحية: الحذف، الحذف الصرفي، حذف الحروف، الحذف الصرفي المخالف للقياس.

Summary

This study aims to shed light on the morphological deletion that contradicts analogy by deleting certain letters from some words, namely: "AL hamza, Alalif,Al waw,Al yaa,Al haa, Al baa,Al nun,Al haa,Al khaa, Al faa,and Al taa," , and to know the reasons for this deletion,And determining the position of the deleted letter, is it fa' of the word, its an, or its lam? The importance of this study lies in the fact that it serves the language and that it reveals the deletion areas in many words, which the linguists differed with the morphists in the appointment of the deleted letter in it.

This study divides into an introduction, then a Preliminary ,then four sections – topics which the study investigate –, then it is followed by the conclusion, which includes the most important results and recommendations reached by this study.

In this study, I adopted the inductive descriptive approach, limiting myself to mentioning examples and models of some of the words. These examples came as a representation, not as a limitation and from my study of this aspect of morphological deletion, I concluded that the most frequently deleted letters are: "Al hamza, Al alif, Al waw, and Al yā',"

The research concluded with a number of recommendations, the most important of which are: covering the topics of morphological deletion that violate the analogy in the study; It contains a number of topics that have not been addressed by any of the researchers. It is the morphological deletion that contradicts analogy in vowels, and the morphological deletion that contradicts analogy due to poetic necessity.

Keywords: deletion, morphological deletion, deletion of letters, morphological deletion that violates analogy.

المقدمة

الحمد لله خالق الألسن واللغات، واضع الألفاظ للمعاني بحسب ما اقتضته حِكَمه البالغات، الذي علم آدم الأسماء كلها، وأظهر بذلك شرف اللغة وفضلها، الحكيم فيما أنشأ ودبّر، الخبير بما قدّم وأخر، يخلق ويختار، وكل شيء عنده بمقدار، خص الإنسان بنطق اللسان، وفضيلة البيان، ويسره للنطق والكلام، والفهم والإفهام، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد أفصح الخلق لسانًا، وأعربهم بيانًا، وعلى آله وصحبه أكرم بهم أنصارًا، وأعوانًا. وبعد:

فإن اللغة العربية غنية بالعديد من الظواهر اللغوية، ومن أهم هذه الظواهر ظاهرة «الحذف»؛ لأنها تسري في شراييننها وتتعمق في جذورها، والحذف وإن وجد في جميع اللغات، لكنه في اللغة العربية أكثر وضوحًا؛ وذلك لميل أهلها للإيجاز والتخفيف والبعد عن كل ما يثقل على لسانها، فنجد ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) يقول في ذلك: «واعلم أن العرب... إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد ....»[١]، وقال الجرجاني(ت ٤٧١هـ)في فضل هذه الظاهرة وأثرها في اللغة: «هو بابٌ دقيقُ المسلك، لطيفُ المأخذِ، عجيبُ الأمرِ، شبيهُ بالسحرِ، فإنك ترى به ترك الذكرِ أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدُك أنطق ما تكون إذا لم تنطقْ، وأتم ما تكون بيانًا إذا لم تبن....[٢] «

فنجد الحذف قد يعتري الكلمات في حال إفرادها، وأيضًا في حال تركيبها في جملة مفيدة، وقد يكون الحذف لحركة أو لحرف في الكلمة، والحذف أيضًا قد يكون لغرض بلاغي، أو لسبب نحوي، أو لعلة تصريفية، وقد يكون لغير علة تصريفية، وهو ما يُسمى بالحذف الصرفي المخالف للقياس وهذا النوع من الحذف قد يكون بحذف حرف من الكلمة-وهو موضوع بحثي هذا - أو حركة من حركاتها، وقد يكون الحذف للضرورة الشعرية.

ومن هنا جاء بحثي ليسلط الضوء على هذا النوع من الحذف الصرفي، ألا وهو الحذف الصرفي المخالف للقياس، قاصرة الدراسة على جانبٍ من جوانبه، ألا وهو حذف حروف معينة من بعض الكلمات، وهذه الحروف أحصاها الصرفيون في كتبهم ألا وهي: «الهمزة، والألف، والواو، والياء، والهاء،

(١) الخصائص لابن جني، ت : محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، «بدون تاريخ»- المكتبة العلمية، ومكتبة لسان العرب، ج ١، ص ٨٣.

(٢) دلائل الإعجاز للجرجاني، ت : د. محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، مطبعة المدني بالقاهرة، ط:٣، ١٤١٣ هـ، ص١٤٦.

والباء، والنون، والحاء، والخاء، والفاء، والطاء»[1]، فلم يجدوا لإسقاطها علة تصريفية قياسية تسوغ ذلك، فوجدت أن هذه الأمثلة متفرقة ومبثوثة بين مسائل الصرف، وفي حاجة إلى جمع شتات تلك الكلمات، ولا أعلم أن أحدًا من الباحثين تناولها مجتمعة، وقد تناولت في دراستي عددًا من الأمثلة لهذه الكلمات التي يحدث فيها هذا الحذف توضح ذلك، وكان استشهادي بها على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر.

الدراسات السابقة:

١- أثر نقص الحركة في الضرورة الشعرية دراسة صوتية صرفية، أ.م.د. نبأ عبد الأمير عبد، الباحثة، زهراء حمدان عزيز، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد «٢٥ «، ٢٠٢٢ م.

٢- الحذف في البنية وأثره في الوزن الصرفي، أ.د خديجة زبار الحمداني، ومحمد ضياء الدين خليل إبراهيم، مجلة كيرالا، الهند، العدد الحادي عشر، يناير ٢٠١٨ م.

٣- أسلوب الحذف في القرآن الكريم دراسة نظرية تطبيقية، رسالة جامعية لنيل درجة العالمية الدكتوراه، إعداد الباحثة / جبار نجاة، إشراف أ. د / فرعون بخالد، السنة الجامعية،١٤٣٥ هـ ١٤٣٦ /هـ٢٠١٤/٢٠١٥م.

وكان من أسباب اختياري لهذا الموضوع-بعد أن استخرت الله تعالى، وأيدني إلى ذلك بفضله وكرمه - ما يلي:

- قلة الدراسات الصرفية التي تناولت الحذف الصرفي المخالف للقياس.
- رغبةً في البحث والتقصي عن الأسباب الداعية لهذا الحذف.
- أملاً في التعرف على موضع الحرف الذي حدث له الحذف، والتوصل إلى أصل ذلك الحرف المحذوف.

أهداف البحث:

- إبراز أهمية الحذف الصرفي المخالف للقياس , وأنه لا يقل أهمية عن الحذف الصرفي القياسي.
- خدمةً للغة القرآن الكريم.
- بيان موضع الحرف المحذوف في الكلمة، هل هو فاؤها أم عينها أم لامها ؟

(١) الممتع في التصريف لابن عصفور، ت : د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة بيروت لبنان، ط : ١،١٩٨٧ م، ج ٢، ص ٦١٩.

- الاستشهاد والتمثيل ببعض الكلمات التي حذُفَ منها حرفًا من بنيتها حذفًا صرفيًا مخالفًا للقياس.
- حصر الحروف التي كَثُر حذفها حذفًا صرفيًا مخالفًا للقياس من بعض الكلمات.

مشكلة البحث:

- هل الحذف الصرفي المخالف للقياس بحذف حروف معينة من بعض الكلمات، يقع في: الاسم، والفعل، والحرف ؟
- أين يكثر حذف الحروف حذفًا صرفيًا مخالفًا للقياس في فاء الكلمة، أم في عينها، أم في لامها ؟
- ما الداعي لحذف حروف معينة من بعض الكلمات حذفًا صرفيًا مخالفًا للقياس ؟
- كيف نسترد الحرف المحذوف ؟
- هل اتفق الصرفيون على وقوع الحذف للحروف في بعض الكلمات ؟

أما عن الصعوبات التي واجهتني في بحثي هذا، فكانت كالتالي:

- كثرة تشعب هذه الظاهرة بين فروع العربية المختلفة، فنجد الحذف يقع في علم البلاغة، وعلم النحو، وعلم الصرف، وعلم العروض أيضًا.
- كثرة الخلط بين بعض المصطلحات، فما تجده حذفًا عند بعض اللغويين، تجده إضمارًا عند غيرهم، أو اختصارًا أو استغناءً عن آخرين.
- لم أجد مصطلحًا للحذف الصرفي، فأغلب المراجع التي رجعت إليها في هذا المجال تتحدث عن الحذف النحوي، أو الحذف البلاغي.
- كثرة اللغات الواردة في الكلمة التي حدث فيها الحذف، مما أدى إلى الحيرة في وضع هذه الكلمة تحت أي مبحث من المباحث.

هذا، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في، مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، مقسمة إلى عدة مطالب، وخاتمة، وفهارس فنية:

فالمقدمة تناولت فيها: أهمية الموضوع، والدراسات السابقة، وأسباب اختياري لهذا الموضوع، والصعوبات التي اجهتني فيه، وخطة البحث، ومنهجي فيه.

أما التمهيد، فاشتمل على التعريف بالحذف لغةً، والتعريف الاصطلاحي المطلق للحذف، والتعريف بالحذف الصرفي، وأنواع الحذف الصرفي، والحذف القياسي، والحذف غير القياسي، والفرق بين الحذف ومصطلحات أخرى تلتبس به، كالفرق بين الإضمار والحذف، و الفرق بين الاستغناء والحذف،

والفرق بين الاختصار والحذف، وأغراض الحذف، وفوائد الحذف.

أما الدراسة، فقسمتها إلى أربعة مباحث وهي، كالتالي :

المبحث الأول: الحذف الصرفي المخالف للقياس لـ: (الهمزة، والألف)، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: المواضع التي حُذِفتْ فيها «الهمزة»: فًاء، أو عينًا، أو لامًا للكلمة.

المطلب الثاني: المواضع التي حُذِفتْ فيها «الألف «: ولا تحذف إلا «عينًا «، أو «لامًا «للكلمة.

المبحث الثاني: الحذف الصرفي المخالف للقياس لـ: (الواو، والياء)، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: المواضع التي حُذِفتْ فيها «الواو»: فاءً، أو عينًا، أو لامًا للكلمة.

المطلب الثاني: حذف «الياء «: ولا تحذف إلا لامًا للكلمة.

المبحث الثالث: الحذف الصرفي المخالف للقياس لـ: (الهاء، والباء، والنون)، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حذف «الهاء «: ولا تُحْذَف إلا لامًا للكلمة.

المطلب الثاني: حذف «الباء» : ولا تُحْذَف إلا لامًا للكلمة.

المطلب الثالث: حذف «النون»: ولا تُحْذَف إلا عينًا،أو لامًا للكلمة.

المبحث الرابع: الحذف الصرفي المخالف للقياس لـ: (الحاء، والخاء، والفاء،والطاء)، ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: حذف «الحاء «: ولا تُحْذَف إلا لامًا للكلمة .

المطلب الثاني: حذف «الخاء «: ولا تُحْذَف إلا لامًا للكلمة.

المطلب الثالث: حذف «الفاء «: ولا تُحْذَف إلا لامًا للكلمة.

المطلب الرابع: حذف «الطاء «: ولا تُحْذَف إلا لامًا للكلمة .

وأما عن منهجي في الدراسة، فكان كالتالي:

اعتمدت في دراستي على المنهج الوصفي الاستقرائي، وذلك بتتبع وحصر الحروف التي ورد فيها الحذف الصرفي المخالف للقياس، وترتيبها في المباحث وفق ترتيب الصرفيين لها في كتبهم، وقد ذكرت في كل مبحث عددًا من الأمثلة والنماذج تُعطِي الصورة كاملة لهذا الحذف، وكان ذلك على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر- كما أشرت سابقًا[1] - لأن المجال لا يتسع لذكر كل هذه النماذج والأمثلة، مع طرح آراء النحويين والصرفيين في ذلك-إن وجدت -، محاولة الترجيح بين الآراء معتمدة

(١) ينظر: ص ٤ من البحث.

على الأدلة والشواهد التي تدعم وتؤيد ذلك، وتوثيق الآراء ما أمكن من مراجعها ومصادرها الأصيلة، وتوثيق الآيات القرآنية بنسبتها إلى سورها، والقراءات إلى أصحابها، وتوثيق الأبيات الشعرية من دواوينها، ونسبتها إلى قائليها، وإلى بحورها الشعرية، وإكمال ما نقص، وشرح ما صَعُب منها.

أما الخاتمة، فقد تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها.

وختمت البحث بفهرس للمصادر وللمراجع وآخر للموضوعات.

وبعد: فلله الحمد على ما أنعم، وله الشكر على ما جاد به، وتكرَّم، فهذا بحثي «مخالفة القياس الصرفي، حذف الحروف نموذجًا «، قد بلغت فيه الغاية، وأوفيت على النهاية، ولكنني بذلت فيه ما وسعني، فالله أسأل أن أكون قد وفقت فيما إليه قصدت، فإن كان كذلك فهذا غاية الأمل، ومنتهى المنى، وهذا فضل الله يؤتيه من يشاء، وإن كانت الأخرى فحسبي أني ما قصرت، ولا فرطت، وخطوت على الطريق بقدر ما أتيح لي من توفيق.

﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗ وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ حَسَنَةٗ وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ٢٠١﴾ [البَقَرَة:٢٠١]

وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين ...

تمهيد

أولًا: تعريف الحذف لغةً، واصطلاحًا:

• تعريف الحذف لغةً:

قال الجوهري(ت ٣٩٣هـ) في تعريفه للحذف لغةً: «حَذْف الشيء: إسقاطه، يقال: حذفت من شَعْرِي، ومن ذنب الدابة، أي أخذت... وحذفت رأسه بالسيف، إذا ضربته فقطعت منه قطعة»[١].

وقال الزمخشري(ت٥٣٨ هـ)أيضًا: «حذف ذَنَبَ فرسه إذا قطع طرفه، وفرس محذوف الذنب، وزق محذوف: مقطوع القوائم، وحذف رأسه بالسيف: ضربه فقطع منه قطعة، وحذف الأرنب بالعصا: رماها بها، يقال: الحذف بالعصا، والحذف بالحصى»[٢].

فمن التعريفات السابقة للحذف لغةً، نجد اللغويين جعلوه قاصًرا على الإسقاط من الطرف، ولكن الفيروز آبادي(ت٨١٧ هـ) في تعريفه للحذف لغةً لم يقيده بالطرف حيث قال: «حذفه يحذفه: أسقطه، ومن شَعره: أخذه، وبالعصا: رماه..»[٣]، ففسر الحذف بالإسقاط مطلقًا، ولم يجعله مقيدًا بالطرف كما وجدنا عند غيره، ويمكن أن يفسر ذلك بأنه نوع من التطور اللغوي، فقد يكون الحذف في أول الأمر قاصرًا على الطرف، ثم حدث له لونًا من ألوان التطور الدلالي، فأصبح يشمل الطرف وغيره[٤].

• تعريف الحذف الاصطلاحي المطلق: إسقاطُ جزءِ الكلام، أو كله لدليل[٥].

ويتضح من هذا التعريف الاصطلاحي المطلق للحذف أنه قد يقع في: الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة[٦]، وعلى ذلك فالحذف إجمالاً هو: التخفيف، فقد يكون التخفيف لثقل الجملة بحذف أحد

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، ت : أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت، ط: ٤، ١٩٨٧، ج٤، ص ٣٤١، مادة «ح. ذ. ف «

(٢) أساس البلاغة للزمخشري، ت: محمد الباسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط: ١، ١٩٩٨ م، منشورات محمد على بيضون، ج ١، ١٧٧، مادة «ح. ذ. ف «، و لسان العرب لابن منظور، دار صادر بيروت وبدون تاريخ، ج٩، ص ٤٠، مادة «ح. ذ. ف».

(٣) القاموس المحيط، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف : محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة، والنشر، والتوزيع، بيروت، لبنان، ط :الثامنة، ٢٠٠٥ م، ص ٧٩٩، مادة «ح.ذ. ف «.

(٤) الحذف والتقدير في النحو العربي لعلي أبو المكارم، دار الغريب، القاهرة، ص، ١٩٩.

(٥) البرهان في علوم القرآن للزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط: ١،١٩٥٧، ج ٣، ص ١٠٢.

(٦) الخصائص لابن جني، ج ١، ص ٢٨٤، وما بعدها.

عناصرها، أو بحذف الجملة بأسرها، أو بحذف مفردة من مفرداتها، أو بحذف حرف أو حركة منها.

ثانيًا: تعريف الحذف الصرفي اصطلاحًا:

لا أجد فيما رجعت إليه تعريفًا صريحًا للحذف الصرفي، ولعل أقرب ما قيل فيه:

«ظاهرة تشيع في اللغة العربية، وهي حالة نلجأ إليها لثقل ظاهر في كلمة ما أو في تركيب معين، ويأتي التخفيف اللغوي بأحد الأمور التالية: الحذف أو الإبدال أو التسهيل...»[١].

ثالثًا: أنواع الحذف الصرفي:

الحذف الصرفي له نوعان:

١- الحذف القياسي: وهو ما يكون حذفه لعلة فيطرد أينما وجِد[٢].

ومن أمثلة الحذف القياسي: الحذف لالتقاء الساكنين، ولتوالي الأمثال، والحذف للوقف، وحذف الهمزة استثقالاً، والحذف في صيغ الجمع، والحذف في بعض صيغ التصغير، والحذف في بعض الكلمات المنسوبة في باب النسب، وهذا هو الحذف المطرد الذي وضع له الصرفيون أحكامًا وغيرها[٣].

٢- الحذف الصرفي غير القياسي: وهو الحذف لا لعلة، فيقتصر فيه على المسموع ولا يقاس عليه، إذ لا علة تقتضي القياس فيطرد[٤] ومن أمثلة الحذف غير القياسي: الحذف في الحروف - وهو موضوع بحثي هذا - والحركات[٥]، والحذف للضرورة الشعرية، وغيرها[٦].

---

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد نجيب اللبدي، دار الفرقان، مؤسسة الرسالة، ط : ١، ١٩٨٥، ص ٧٦، ما بعدها.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ت : د. عبد الإله نبهان، ط دار الفكر المعاصر بيروت، لبنان، دار الفكر دمشق، سوريا، ط : ١٩٩٥ م، ج ٢، ص ٣٥٣، وما بعدها.

(٣) شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، ت: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط: ١، ١٩٧٣ م، ص ٣٣٣، وما بعدها.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ج ٢، ص ٣٥٣، و شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ص ٣٣٣.

(٥) وقد يقع حذف للحرف في الجانب النحوي ومن ذلك قول الشاعر:

آلَيتَ حَبِّ العِراقِ الدَهرَ أَطعَمُهُ ... الحَبَّ يَأكُلُهُ في القَريَةِ السُّوسُ

ففي قوله : «آلَيتَ حَبِّ العِراقِ»، حذف حرف الجر (على) فانتصب الاسم بعده، ينظر الكتاب لسيبويه، ت : د. محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط : ٣، ١٩٨٨ م، ج ١، ص ٣٨.

(٦) ضرائر الشعر لابن عصفور، ت: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة، والنشر، والتوزيع، ط : ١، يناير ١٩٨٠ م، ص ٨٤، وما بعدها.

فالحروف التي يقع فيها الحذف غير القياسي أحد عشر حرفًا، هكذا حصرها ابن عصفور[١] (ت ٦٦٩هـ)، أما العكبري(ت ٦١٦ هـ) فعدها عشرة أحرف، وأسقط منها حرف «الطاء»[٢].

رابعًا: الفرق بين الحذف، و مصطلحات أخرى تلتبس به:

١- الفرق بين الإضمار والحذف :

يكثر الخلط بين مصطلحي «الحذف، والإضمار «عند النحاة القدامى ابتداءً من سيبويه (ت ١٧٥-١٨٠هـ)[٣]، حيث يقع استعمال أحدهما معاقبًا للآخر، حتى يبدو للناظر أن المصطلحين بمعنى واحد، فجاء ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) وانتقد هذا الخلط في الاستعمال بين المصلحين واستعمالهما بمعنى واحد، والنحاة لا يفرقون بين استعمالهما إلا نادرًا، فقال: «لكن إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقًا لهذا الفرق[٤] «.

فنجد ابن معط (ت ٦٢٨ هـ) في تعريفه لحد الإضمار يقول: «كل اسم دل على معناه بقيامه مقام غيره، فإذا قال زيدٌ «قلتُ»: دلت «التاء» على «زيد» بقيامها مقامه، ويُؤتى به في الكلام للاختصار تجنبًا لتكرير الأسماء الظاهرة، وسمي مضمرًا؛ لأن معناه خفي حيث يفتقر إلى مفسر»[٥].

فقد استطاع الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) أن يوضح الفرق بينهما بقوله: «... والفرق بينه[٦] وبين الإضمار أن شرط المضمر بقاء أثر المقدر في اللفظ،... وهذا لا يشترط في الحذف»[٧] .

فيتضح من تعريف ابن معط (ت ٦٢٨ هـ) للإضمار، ومن كلام الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) أيضًا أنه يشترط في الإضمار أن يدل على المضمر دليل، أو قرينة توضح ذلك، فهو مضمر مخفي في النية، أما في الحذف[٨]

(١) ذكرت في المقدمة حصرًا للحروف التي يقع فيها الحذف الصرفي المخالف للقياس، ينظر: ص ٣ من البحث.
(٢) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ج ٢، ص ٣٦٢، وما بعدها.
(٣) أشار سيبويه في مواضع كثيرة عن الحذف في الأسماء والأفعال، وعن الإضمار في الأفعال بحيث لا بتبين في استعماله تفرقه بينهما، ينظر الكتاب، ج ١،ص ٢٤، وما بعدها، ص ٢٥٧، وما بعدها.
(٤) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، ت: د. شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط :١، ١٩٤٧ م، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ص ١٠٦.
(٥) الغرة المخفية في شرح الألفية لابن معط، ت: حامد محمد العبدلي، دارا الأنبار، بغداد، ط،١٩٩١ م، مطبعة العاني، ج ١، ٣١٦.
(٦) يُقَصد بكلمة «بينه» : أي بين الحذف و الإضمار.
(٧) البرهان في علوم القرآن للزركشي، ج ٣، ص ١٠٢.
(٨) قد سبق توضيح تعريف الحذف لغة، واصطلاحا، فلا حاجة إلى تكرار التعريف مرة أخرى، ينظر: ص ٩، وما بعدها، من البحث.

فلا يشترط ذلك، فالحذف أعم من الإضمار و يُعلم الفرق بينهما بالاستقراء[١].

أما السهيلي(ت٥٨١ هـ) فقد أبان سبب كثرة الخلط في استعمال المصطلحين، وكأنهما بمعنى واحد قائلاً: «إن أكثر ألفاظ النحويين محمولة على التجاوز والتسامح لا على الحقيقة؛ لأن مقصدهم التقريب على المبتدئين والتعليم للناشئين «[٢].

٢- الفرق بين الاستغناء والحذف:

الاستغناء تستعمله العرب كثيرًا في لغتها، فكثيرًا ما تستغني بلفظه عن لفظه أخرى، وقد ذكر سيبويه(ت ١٨٠هـ) في كتابه جملة من الألفاظ التي أُستغني ببعضها عن بعض حيث قال: «.... ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطًا، فمما حُذِفَ وأصله في الكلام غير ذلك، «لم يكُ»، و «لا أدرِ»، وأشباه ذلك، وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنهم يقولون: «يَدَع»، ولا يقولون: «وَدَع» استغنوا عنها بـ «تَرَكَ»، وأشباه ذلك كثير»[٣]، فنجد أن الاستغناء يكون قاصرًا فقط على المفردات دون التراكيب، ومرجع ذلك عدم وجود بعض الصيغ والأوزان في اللغة، فحدث الاستغناء للربط بين الأوزان والصيغ التي استعملتها العرب أو التي وجدت في اللغة، مع الصيغ والأوزان التي لم توجد في اللغة، فنجد في الأمثلة التي ذكرها سيبويه (ت ١٨٠هـ) أنهم لم يأتوا بالماضي من الفعل «يَدَع، ويَذَر «واستغنوا عن ذلك بالماضي من الفعل «تَرَكَ»؛ لأنه يحمل نفس معنى «يَدَع، ويَذَر»[٤] .

أما الحذف فهو خلاف الاستغناء، فهو إسقاط لصيغ داخل النص التركيبي في بعض المواقف اللغوية، وهذه الصيغ يفترض وجودها؛ لسلامة التركيب وتطبيقًا للقواعد، ثم هي موجودة أو يمكن أن توجد في مواقف لغوية مختلفة، فالصيغ المحذوفة تلعب دورًا كبيرًا في التركيب في حالة الذكر أو الحذف بخلاف الصيغ التي أُستغني عنها، فليس لها أي دور في التركيب لعدم وجودها في اللغة[٥].

(١) حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي- المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، دار صادر بيروت، «بدون تاريخ «، ج١، ص ١٧٨، وما بعدها.

(٢) نتائج الفكر، ت : عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط : ١، ١٩٩٢ م، ص ١٢٧، ومعجم التعريفات للجرجاني، ت : محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، للنشر، والتوزيع، والتصدير، ص ١٨٢.

(٣) الكتاب، ج١، ص ٢٥.

(٤) الكتاب، ج١، ص ٢٥، والحذف والتقدير في النحو العربي لعلي أبو المكارم، ص ٢٠٠، وما بعدها.

(٥) الحذف والتقدير في النحو العربي لعلي أبو المكارم، ص ٢٠١.

٣- الفرق بين الاختصار والحذف:

قال ابن منظور(ت٧١١هـ) في تعريفه للاختصار لغة:» واختصار الكلام: إيجازه، والاختصار في الكلام أن تدع الفضول وتستوجز الذي يأتي على المعنى...»[١].

فمن أمثلة ظاهرة الاختصار، الحصر بـ «إلا، وإنما»؛ لأن الجملة بهذا الحصر نابت مناب الجملتين، ومن أمثلة الاختصار أيضًا العطف؛ لأن حروف العطف أغنت عن إعادة العامل،[٢] وهذا يعد نوعًا من أنواع الاختصار، أما الحذف فقد يكون بحذف جزء من الكلمة كـ «لم أبل، ولم يك[٣] أو للكلمة كلها، أو للجملة أو لأكثر من ذلك.[٤]، كما بينا في التعريف الاصطلاحي المطلق للحذف.[٥]

قال عز الدين الشافعي(ت ٦٦٠ هـ): «والاختصار، هو الاقتصار على ما يدل على الغرض مع حذف أو إضمار.....، وفائدة الحذف تقليل الكلام».[٦]

وعلى ذلك فالحذف يختلف عن الاختصار، فالحذف يتعلق بالألفاظ، أما الاختصار فيرجع إلى المعاني، وهو أن نأتي بلفظ نعبر به عن معاني كثيرة، ولو عبرنا عن هذه المعاني بلفظ آخر غير ذلك اللفظ؛ لاحتجنا إلى ألفاظ كثيرة للوصول إلى هذا المعنى، فكل حذف اختصار، وليس كل اختصار حذفًا.[٧]

(١) لسان العرب، ج ٤، ص ٢٤٣، مادة «خ. ص. ر «

(٢) التمثيل ببعض الأمثلة من القواعد النحوية لتوضيح الفرق بين الاختصار والحذف لإزالة اللبس بينهما.

(٣) الكتاب، ج١، ص ٢٥.

(٤) الخصائص لابن جني، ج ١، ص ٢٨٤، وما بعدها، شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، ص ٣٦٧، والحذف والتقدير في النحو العربي لعلي أبو المكارم، ص ٢٠٣، وما بعدها.

(٥) ينظر: ص ٨ من البحث.

(٦) مجاز القرآن للشيخ عز الدين الشافعي، ت: د. مصطفى محمد حسين الذهبي، تقديم : أحمد زكي يماني، مؤسسة الفرقان الإسلامي، لندن، ١٩٩٩ م، ص٥.

(٧) أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط: ١، ١٩٥٤م، عيسى البابي الحلبي، وشركاه، ج٢، ص ٢، ما بعدها، أسلوب الحذف في القرآن الكريم دراسة نظرية تطبيقية، إعداد : جبار نجاة، إشراف د. فرعون بخالد، ٢٠١٥ م، «رسالة لنيل درجة العالمية الدكتوراه»، ص ١٥، وما بعدها.

خامسًا: أغراض الحذف:

أغراض الحذف كثيرة سنقتصر في هذا المبحث على الأغراض التي تتعلق بالجانب الصرفي، فقد يكون الغرض من الحذف التخفيف(١)، أو كثرة الاستعمال(٢)، أو للمحافظة على وزن البيت الشعري(٣).

سادسًا: فوائد الحذف:

- الاختصار والإيجاز، بأن يكون اللفظ القليل دالاً على معاني كثيرة.

- التفخيم والإعظام؛ لأن الشيء إذا حُذِف كان مبهمًا، وذهب فيه النفس كل مذهب، وتشوقت إلى معرفته، وبالتالي يعلو شأنه في النفس، ويعظم أثره، بخلافه لو ذُكِر.

- زيادة لذة في استنباط المحذوف، فكلما كان المحذوف غامضًا كلما اجتهدت النفس في معرفة ذلك المحذوف، ولا شك أن في ذلك نوعًا من اللذة (٤).

(١) الخصائص لابن جني، ج ١، ص ٧٥.

(٢) شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، ص ٣٦٦، وما بعدها.

(٣) وسيأتي توضيح ذلك في المباحث التالية عند عرضنا لبعض الأمثلة التي حدث فيها الحذف الصرفي، وكان الغرض من الحذف التخفيف أو كثرة الاستعمال او المحافظة على وزن البيت الشعري.

(٤) البرهان في علوم القرآن للزركشي، ج ٣، ص ١٠٤، وما بعدها.

المبحث الأول

الحذف الصرفي المخالف للقياس لـ: (الهمزة، والألف)

المطلب الأول: حذف «الهمزة»:

تُحذَفُ الهمزة «فاءً، وعينًا، ولامًا»:

أولاً: حذف الهمزة «فاءً»: تُحْذَف الهمزة «فاءً» في عدة مواضع منها:

الموضع الأول: حذف «الهمزة «فاء» في الأمر من «أَكَلَ»، و «أَخَذَ»، و «أَمَرَ».

تُحَّذف «الهمزة» فاء في الأمر من «أَكَلَ»، و «أَخَذَ»، و «أَمَرَ»، فيقال في الأمر من هذه الأفعال «كُلْ، وخُذْ، ومُرْ»، والأصل: «أُأْكل، وأُأْخذ، أُأْمر «[1]، فالهمزة الأولى وصل، والثانية فاء الكلمة، فحذفوا الهمزة الثانية، وهي فاء الكلمة تخفيفًا؛ لاجتماع الهمزتين فيما يكثر استعماله، فاستغني عن همزة الوصل لزوال الساكن وتحرك ما بعدها، وهو «الكاف «من: «كُل»، و»الخاء» من: «خُذْ»، و «الميم «من: «مُرْ»[2]، قال التفتازاني (ت ٧٩٢ هـ) معقبًا على حذف الهمزة «فاءً» في هذه الأفعال: «وهذا حذف غير قياسي، وفي نظم الثلاثة في سلك واحد تسامح، فإن الحذف واجب في «خُذْ»، و «كُلْ»، بخلاف «مُرْ»؛ فإنه أكثر استعمالاً»[3]، ووزن هذه الأفعال حينئذٍ «عُلْ»، وكان القياس قلب الثانية واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها فيقال: «أُوْخُذ، و أُوْكُل، وأُوْمُر».[4]

وقد جاء الفعل «أمر» على الأصل من غير حذف، وخاصة إذا سبقه حرف العطف الواو، وهذا ما صرح به العكبري (ت ٦١٦ هـ)حيث قال: «وقد جاء «أُوْمرْ» من غير حذف على الأصل، فأما مع واو العطف فلم يأتِ إلا على الأصل كقوله تعالى ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طـه:١٣٢]، وأما أختاها[5] فبالحذف على كل

(١) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ج ٢، ٣٦٢.

(٢) شرح الملوكي في التصريف، ص ٣٦٦.، وشرح مختصر التصريف الغِزي في فن الصرف للتفتازاني، ت: د. عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، ط : ٨، ١٩٩٧م، ص ١٧٣، وما بعدها.

(٣) شرح مختصر التصريف الغِزي للتفتازاني، ص ١٧٦.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ج٢، ص ٣٦٢، ما بعدها.

(٥) يقصد : الفعلين «أَخَذ، وأَكَل «.

حال... »[١]، فيرى التفتازاني(ت ٧٩٢ هـ) مجيء «وَأمُر» على الأصل أفصح من «ومُرْ» لزوال الثقل بحذف همزة الوصل[٢].

أما ابن يعيش(ت ٦٤٣هـ) فقد جعل الحذف لكثرة الاستعمال على ثلاث مراتب، فالمرتبة الأولى عنده، ما يكثر استعماله حتي يصير أغلب من الأصل، فهذا لا يجوز أن يستعمل معه الأصل بل يُهجر الأصل ويُرفض، ويغلب الحذف على الأصل، ومثل لذلك بـ «خُذ، وكُل، ويدٍ، ودمٍ، أما المرتبة الثانية فهو أن يكون الحذف موازيًا للأصل، ومثل لذلك بـ «لم يكُ، ولا أدرِ، ولا أُبَلِ، فالحذف مساوٍ للأصل فجازا جميعًا، دون ترجيح لأحد الاستعمالين على الآخر، أما المرتبة الثالثة، فهي ما نقصت عن مرتبة الأصل، فلم يغلب الحذف فيها الأصل[٣].

الموضع الثاني: حذف الهمزة «فاءً «في كلمة «نَاس».

حذف الهمزة «فاءً» في كلمة «نَاس»، وفي هذا الحذف خلاف بين الصرفيين توضيحه كالتالي:

الرأي الأول:

أن كلمة «نَاس» محذوفة «الهمزة» التي في موضع فاء الكلمة، فالكلمة على هذا القول أصلها: «أُناس»، ووزنها بعد حذف همزتها «عَال».

وقال بهذا الرأي:

ابن جني[٤](ت٣٩٢هـ)، والزمخشري[٥] (٥٣٨ هـ)، وابن عصفور[٦] (ت ٦٦٩هـ)، وابن يعيش[٧] (ت ٦٤٣هـ)، ونسب هذا الرأي لسيبويه[٨] (ت ١٧٥-١٨٠هـ).

حجتهم في ذلك:

أن كلمة «ناس» مشتقة من «الإنس» أو من «الأنس»، فحُذِفتْ «الهمزة» وجُعِلتْ «الألف واللام» عوضًا عنها، كما أنه يقال : «إِنْسَان، و «أُنَاس»، و «أَناسِي»، و «أَنَس» كأنهم سموا بذلك لظهورهم فيُؤنسون.[٩]

---

(١) المصدر السابق نفسه، ج ٢، ٣٦٢، وما بعدها.

(٢) شرح مختصر التصريف العِزي في فن الصرف للتفتازاني، ص ١٧٤.

(٣) شرح الملوكي في التصريف لا بن يعيش، ص ٣٦٧.

(٤) سر صناعة الإعراب، ت: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط : ٢. ١٩٩٣، ج ٢، ص ١١٣، ١١٨.

(٥) تفسير الكشاف، ج١، ص ٤٤.

(٦) الممتع، ج٢، ص ٦١٩.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية بمصر، ج ٢، ص ٩.

(٨) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ج ٢، ٣٦٣، وسفر الساعدة وسفير الإفادة للسخاوي، ت: د محمد أحمد الدالي، و د. شاكر الفحام، دار صادر بيروت، ط ٢، ١٩٩٥م، ج ١، ص ٧.

(٩) تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل للزمخشري، أعتنى به وخرج أحاديثه، خليل مأمون

ونطق القرآن الكريم بهذا الأصل في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ﴾ [الإسراء:١٧]، ولما كانت الألف واللام عوضًا عن «الهمزة» لا يجمع بينهما [١].

أما قول الشاعر:

إِنَّ الـمَـنـايـا يَـطَّـلِـعْـ ن عَـلَـى الأُنـاس الآمِـنـيـنـا[٢]

فيجوز أن يكون جمعًا بين العوض والمعوض عنه ضرورة «[٣]

الرأي الثاني:

يرى أصحاب هذا الرأي أنه لا حذف في كلمة «ناس»، وأصله «نَوَس» على زنة «فَعَلَ»، من ناس يَنُوس نوسًا إذا تحرك، ثم تحركت فيها الواو في «نَوَس» وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا.

وقال بهذا الرأي سيبويه [٤] (ت ١٨٠هـ)، والكسائي[٥] (ت ١٨٩هـ).

قال سيبويه(ت ١٨٠هـ) : «... وليس من العرب أحد إلا يقول «نُوَيْس»»[٦].

حجتهم في ذلك:

التصغير، فيقولون في تصغيرها، «نُوَيْس «، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها، فظهور الواو في التصغير يدل على أنها أصل.[٧]

شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط: ٣، ٢٠٠٩ م، ج ١، ص ٤٤.

(١) شرح المفصل، ج ٢، ص ٩.

(٢) من مجزوء الكامل، قائله علقمة ذي جدن الحميري، في ديوانه، صنعة د. مقبل التام عامر الأحمدي، مطبوعات مجمع العربية السعيدة، ط : الأولى «٢٠٢٠، ص ٨٢، و يروى، «على الأناس الأنسينا» البيت من شواهد : الخصائص لابن جني، ج ٣، ص ١٥١، ومجالس العلماء للزجاجي، ت: عبد السلام محمد هارون، مطبعة حكومة الكويت، ط : الثانية ١٩٩٨٤ م، ص ٧٠، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ج ٢، ص ٣٦٣، وسفر السعادة للسخاوي، ج ١، ص ٨، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، ص ٢٦٢، ولسان العرب لابن منظور، ج ٦، ص ١١، والمعجم المفصل لإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط :١،١٩٩٦ م، ج ١٢، ٢٤٩.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش، ج ٢، ص ٩.

(٤) الكتاب، ج ٣، ص ٤٥٧.

(٥) معاني القرآن للكسائي، أعده وقدمه د. عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر التوزيع القاهرة، تاريخ النشر، ١٩٩٨م، ص ٦٢.

(٦) الكتاب، ج ٣، ص ٤٥٧..

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، ت: د. طه عبد الحميد طه، ود. مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠ م ج ١، ص ٥٣.

الرأي الثالث:

يرى أصحاب هذا الرأي أن كلمة «ناس «أصلها «نَسَي»، ووزنها «فَعَلَ» ثم حدث بها قبل مكاني بتقديم اللام إلى موضع العين، فصارت «نَيِسًا»، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا فصارت «ناسًا «، ووزنها على ذلك «فَلَعَ»، وعلى ذلك فلا حذف في الكلمة.

ونسب أبو البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) هذا الرأي إلى الكوفيين عامة[١].

والوجه عندي أن «ناس، وأناس» لغتان ليست إحداهما بأولى من الأخرى، وأن العرب تصغر كلمة «ناس» على «نُوَيْس»، مما يدل على أن كلمة «ناس» أصل لهاتين اللغتين، كما أن التصغير يرد الكلمات إلى أصلها وبتصغيرها ظهر أصل الكلمة[٢].

الموضع الثالث: حذف الهمزة «فاء» في الأمر من الفعل «أتى، يأتي».

حذف الهمزة «فاء» في الأمر من الفعل «أتى، يأتي» فيقال: «تِ» [٣]، فحُذفَتْ «الهمزة» تخفيفًا، كما حذفت في الأمر من الفعلين: «أَخَذَ، و «أَكَلَ» أما حذفهم لـ «لام الفعل «فهو على حد حذفهم له في الأمر من الفعل «وَقَى»، فبقيت الكلمة بعد الحذف على حرف واحد وهو «التاء» فإذا وصلنا الكلام قلنا: «تِ زيدًا»، و إذا وقفنا جئنا بهاء السكت على حد الفعل «وقي» فيقال «تِهْ» كما يقال «قِهْ»[٤].

ثانيًا: حذف «الهمزة» عينًا: في مضارع «رأى».

من المواضع التي تحذف فيها الهمزة «عينًا» قولهم في مضارع «رأى»، وأخواتها: «يرَى»، فالأصل في «يَرَى»، و «تَرَى»، و «أَرَى»: «يَرْأَى»، «تَرْأَى»، «وأَرْأَى».

ويحتمل حذف الهمزة فيه لأمرين:

أحدهما: كثرة الاستعمال، فلو قيل في «أَرَى»: «أَرْأَى»؛ لاجتمعت همزتان وبينهما ساكن وهو حاجز غير حصين، فكأنهما قد توالتا؛ فحذفت «الهمزة الثانية، على حد حفها في «أُكرم»،

ثم سار سائر الباب على وتيرة واحدة، ثم فُتِحَتْ الراء في «أَرَى»؛ لمجاورتها الألف التي هي لام الكلمة، وغلبت كثرة الاستعمال على الأصل حتى هُجِرَ، ورُفضَ.[٥]

(١) البيان في غريب إعراب القرآن، ج ١، ص ٥٤.

(٢) معاني القرآن للكسائي، ص ٦٢، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، ت: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط: ٢، ١٩٨٥ م، ج ١، ص ١٨٧.

(٣) هي لغة لبعض العرب ينظر : سر صناعة الإعراب لابن جني، ج، ص ٨٢٢.

(٤) شرح الملوكي في التصريف، ص ٣٦٩.

(٥) شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، ص ٣٧١، والممتع لابن عصفور، ج ٢، ص ٦٢١، المبدع في التصريف لأبي حيان،

ثانيهما: يحتمل أن تكون الهمزة حُذِفت للتخفيف القياسي، بأن ألقيت حركتها على الراء قبلها، ثم خُذِفتْ فصارت «يَرَى»، و «نَرَى»، ولزم هذا التخفيف والحذف لكثرة الاستعمال فوزن هذه الأفعال على ذلك «يَفَل»، واسم المفعول من هذه الأفعال «مُرَىً»، فأما «رَائِي» اسم الفاعل من «رَأَى، يَرَى» فهو خارج على الأصل مثل: «رَاعِي»[١].

ثالثًا: حذف «الهمزة» لامًا:

تُحذَف «الهمزة» لامًا في عدة مواضع:

الموضع الأول: حذف «الهمزة «لامًا» في كلمة «أَشْيَاء»:

اختلف الصرفيون حول الحذف في كلمة «أَشْيَاء» إلى عدة آراء توضحيها كالتالي:

الرأي الأول:

أن كلمة «أَشْيَاء» ليس بها حذف، وإنما حدث بها قلب مكاني بتقديم اللام على الفاء، وأن أصل هذه الكلمة «شَيْئاء» على وزن «فَعْلاء»[٢].

وقال بهذا الرأي:

والخليل[٣](ت١٧٤هـ)، وسيبويه[٤] (ت ١٨٠هـ)، والمبرد[٥](ت٢٨٥ هـ)، وابن جني[٦]، (ت٣٩٢هـ)، ونسب هذا الرأي للبصريين عامة [٧].

ت : د. عبد الحميد سيد طلب، مكتبة دار العروبة للنشر، والتوزيع، ط : ١، ١٩٨٢، ص ٤٢١.

(١) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ج ٢، ص ٣٦٥.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري، ت: د. جودة مبروك، ومحمد مبروك، ومراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط : ١، «بدون تاريخ» مسألة «وزن أشياء»، ص ٦٥٤، وما بعدها.

(٣) المنصف شرح الإمام ابن جني لكتاب التصريف للمازني، ت : إبراهيم مصطفى، وعبد الله الأمين، دار إحياء التراث القديم، ط : ١، ١٩٥٤ م، وزارة المعرف العمومية، إدارة الثقافة العامة، ج ٢، ٩٥

(٤) الكتاب، ج ٤، ص ٣٨٠، وما بعدها.

(٥) المقتضب لأبي العباس المبرد، ت : محمد عبد الخالق عضيمة، ط ٣، ١٩٩٤ م، وزارة الأوقاف للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ج ١، ص ١٦٨.

(٦) المنصف شرح الإمام ابن جني لكتاب التصريف، ج ٢، ٩٥.

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، مسألة «وزن أشياء»، ص ٦٥٤.

حجتهم في ذلك عدة أوجه:

أولاً: أنهم وجدوا اجتماع همزتين في الطرف وبينهما حاجز غير حصين وهو الألف؛ لأنها ساكنة والحرف الساكن غير قوي فتخلصوا من هذا الثقل بتقديم اللام التي هي «الهمزة» الثانية على الفاء.[١]

ثانيًا: الذي يدل على أن أشياء أصلها «شَيْئَاء «على وزن «فَعْلاء، جمعهم لها على «فَعَالى، و «فَعْلاوات» «فيقال: «أَشَايَا»، و «أَشَاوَى»، و «أَشْيَاوَات»، فجمعوها كما جمعوا «فَعْلاء «اسمًا، فقالوا في «صَحْرَاء «: «صَحَارَى»، و «صَحْرَاوات».

ثالثًا: أنها تصغر على لفظها.[٢]

الرأي الثاني:

أن «أَشْيَاء «جمع لكلمة «شَيْء» مخففة، على زنة «فَعْل»، وأصل «أَشْيَاء» على هذا القول «أَشْيِئاء»، على زنة «أَفْعِلاء»، ثم حذفت اللام تخفيفًا، فصارت «أَشْيَاء» على زنة «أَفْعَاء».

وقال بهذا الرأي: أبو الحسن الأخفش[٣] (ت ٢١٥ هـ)، ونسب هذا الرأي إلى الكوفيين عامة[٤].

حجتهم في ذلك عدة أوجه:

أولاً: إنما كان جمع «أَشْيَاء» على زنة «لَفْعَاء»؛ لأنها جمع لكلمة «شَيْء» على الأصل وأصلها «شيّء»، كما جمعوا «ليّن» على «ألْيِنَاء».

ثانيًا: أن الهمزة حذفت من «أَشْيَاء» لأمرين:

الأول: طلبًا للتحفيف؛ لاجتماع الهمزتين وبينهما حاجز غير حصين؛ لأن الألف حرف خفي زائد ساكن، وهو أيضا من جنس الهمزة.

الثاني: كلمة «أَشْيَاء» جمع، فَحُذِفتْ «الهمزة «من الجمع طلبًا للتخفيف أيضًا؛ لأن الجمع يستثقل فيه ما لا يستثقل في المفرد».[٥]

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٦٥٦، ما بعدها، وائتلاف النصرة في اختلاف أهل الكوفة والبصرة للزبيدي، ت : د. طارق الجنابي، ط :١، ١٩٨٧ م، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، ص ٨٥.

(٢) المنصف شرح الإمام ابن جني لكتاب التصريف، ج ٢، ٩٦.

(٣) ينظر رأيه في : المقتضب للمبرد، ج ١، ١٦٨، وائتلاف النصرة في اختلاف أهل الكوفة والبصرة للزبيدي، ص ٨٥.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، مسألة «وزن أشياء»، ص ٦٥٤.

(٥) المصدر السابق نفسه، ص ٦٥٤.

ورُدَّ هذا الرأي لعدة أسباب:

الأول: أن حذف «الهمزة» لامًا ، لم يرد إلا في «سُؤْتُه»[١]، «سَوَاية»، والأصل «سَوَائِية»[٢].

الثاني: قولهم: أن أصل «شَيْء»، «شيّء»، دعوى لم يقم عليها دليل، وأنه لو كان كما قالوا لكان جاء في شيء من كلام العرب، والدليل على ذلك «سيْد، وميْت، وهيْن»، مخفف من «سيّد، ميّت و هيّن» جاء التشديد على الأصل مجيئًا شائعًا، فلما لم يجئ التخفيف على الأصل في شيء من كلامهم لا في الضرورة، ولا في غيرها، دل على أن ما ذهبوا إليه دعوى بلا دليل[٣].

الثالث: أن «فَعْل» لا يكون تكسيرها على «أفْعِلاء» بل تكسر على «فُعُول، وفِعَال» [٤].

الرابع: أن «أَشْيَاء» إذا صُغرت فإنها تُصغر على لفظها، أما على زعم الأخفش أن أصلها «أَشْيِئَاء» على زنة «أفْعِلاء»، و «أفْعِلاء» من جموع التكسير فلا تصغر على لفظها بل ترد إلى المفرد، ويصغر المفرد ثم تجمع بالواو والنون إن كان المجموع مذكرًا، وبالألف والتاء إن كان المجموع مؤنثًا، فلمَ لمْ يرده إلى مفرده، وصغرها على لفظها دل على بطلان قوله.[٥]

الخامس: أن «أَشْيَـاء» تجمع على «فَعَالى، وفَعْـلَاوات»، وهـذا ينافي أن تكون على زنة «أفْعِلاء»؛ لأن هذا الوزن لا يجمع جمع تكسير على هذين الوزنين، فدل ذلك على أنه اسم مفرد معناه الجمع وليس بجمع [٦].

الرأي الثالث:

أن أَشْيَاء جمع لـ «شيْء «المخففة، وليس بها قلب مكاني، ووزنها على ذلك «أفْعَال».

وقال بهذا الرأي الكسائي. (ت١٨٩هـ) حيث قال [٧]: «لم تنصرف أَشْيَاء؛ لأنها أشبهت «حَمْرَاء»؛ لأن العرب تقول في الجمع: أَشْيَاوَات، كما تقول: حَمْرَاوات ولكثرة استعمالها...و.. أنها جمع شيْء كَبْيت وأبْيَات، ووزنها... أفْعَال».[٨]

(١))سنوضح في هذا المبحث حذف الهمزة لامًا في هذه الكلمة بإذن الله تعالى، ينظر: ص ٢٣ من البحث.
(٢) الممتع لابن عصفور، ج ٢، ص ٥١٤.
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، مسألة «وزن أشياء»، ص ٦٥٩.
(٤) الممتع لابن عصفور، ج ٢، ص ٥١٥.
(٥) المقتضب للمبرد، ج ١، ص ١٦٨، والمصدر السابق نفسه، ج ٢، ص ٥١٣.
(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، مسألة «وزن أشياء» ص ٦٥٩.
(٧) معاني القرآن للكسائي، ص ١٢٧.
(٨) المصدر السابق نفسه، ص ١٢٧.

حجته في ذلك أمران :

أولهما: أن أَشْيَاء وزنها «أفْعَال «، كما يجمع كل ما كان على «فَعْل «معتل العين على هذا الوزن فيقال في جمع «بَيْت»: «أَبْيَات»، وفي جمع «سَيْف»: «أَسْيَاف»[١].

ثانيهما: الدليل على أن أَشْيَاء جمع قولهم: ثلاثة أَشْيَاء، والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع فيقال: «ثلاثة أَثْوَاب»، ولا يقال: «ثلاثة ثَوْب»[٢].

ورُدّ هذا الرأي لأمرين:

أولهما: أنه لو كانت «شَيْء» تجمع على «أفْعَال «لكانت مصروفة كـ «أَبْيَات»، و «أَحْمَال»، إذ لا موجب للمنع من الصرف، فإن احتج الكسائي لذلك بأنه لما جمعت «أشياء «على «أَشْيَاوَات» صارت تشبه «فَعْلاء» مثل: «صَحْرَاء، وصَحْرَاوات»، فمُنعت لذلك من الصرف، فالجواب عن ذلك: بتقدير أنها «أَفْعَال» جمعها بالألف والتاء لا يوجب منعها من الصرف؛ لأنها ليست من العلل الموجبة لذلك[٣].

ثانيهما: أما ما ذهب إليه من أن الدليل على أن أَشْيَاء جمع لقولهم: ثلاثة أَشْيَاء، والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع، فيقال: إن هذا العدد يضاف إلى الجمع، فلا يضاف إلى المفرد لفظًا ومعنى فلا يقال: «ثلاثة ثوب»، لكن يضاف إلى المفرد لفظًا، المجموع معنى نحو: ثلاثة نَفَرٍ، وكذلك «أَشْيَاء فإنها مفرد لفظًا مجموعةً معنى [٤].

مما تقدم من آراء حول حذف الهمزة من كلمة «أَشْيَاء»، فالوجه عندي أن الرأي الأول- وهو رأي البصريين - الأولى بالقبول و أن «أَشْيَاء «لم تحذف همزتها؛ وذلك لقوة حجتهم، وخلوها من الاعتراضات الواردة على غيرها من الآراء الأخرى، كما أن لأدلة الرأي الثاني والثالث ما يدحضها، ويوضح ضعفها برد أصحاب الرأي الأول عليها.

الموضع الثاني: حذف الهمزة «لامًا «في قولهم: «سُؤتُه سَوَاية «

من المواضع التي تحذف فيها الهمزة «لامًا» قولهم: «سُؤتُه سَوَاية»، فحذفوا «الهمزة التي هي لام الكلمة؛ لأنها من «سَاءَ»، وأصل «سَوَاية»، «سَوَائِية» مثل: «رَفَاهِية، وكَرَاهِية»، والياء زائدة على زنة «فَعَالية»، فصار وزنها بعد حذف لامها «فَعَاية»[٥].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ت: د: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط : ١،١٩٨٨ م، ج ٢، ص ٢١٢.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، مسألة «وزن أشياء»، ص ٦٦٠ مسألة.

(٣) الممتع لابن عصفور، ج ٢، ص ٥١٣، ما بعدها.

(٤) المنصف شرح الإمام ابن جني لكتاب التصريف، ج ٢، ٩٨.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ج ٢، ص ٣٦٦، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، ص ٣٧٤، والممتع في التصريف لابن عصفور، ج ٢، ص ٦٢١.

قال سيبويه:

«وسألته[١] عن قوله «سُؤْتُه، «سَوَائِيةً»، فقال: «هي «فَعَالِية» بمنزلة «عَلاَنِية»، والذين قالوا: «سَوَاية»، حذفوا «الهمزة» كما حذفوا همزة «هارٍ، ولاثٍ» كما اجتمع أكثرهم على ترك الهمزة في «ملك» وأصله الهمز».[٢]

المطلب الثاني: حذف «الألف»:

القياس أن لا تحذف «الألف»؛ لأنها في غاية الخفة، وهي جارية مجرى النفس لا تنقطع على مخرج، وقد حُذِفتْ في الشعر لإقامة الوزن، والوجه في ذلك قلة الاحتفال بها لفرط خفتها، وأن الفتحة تُغِني عنها، وكأنها ليست حرفًا. [٣]

ومما حُذِفتْ منه «الألف» أمَ واللهِ لأفعلن «والأصل»: «أَمَا واللهِ لأَفْعَلَن»، فالألف محذوفة للتخفيف، وهذا شاذ قياسًا واستعمالًا، وأما شذوذه في الاستعمال فذلك لقلته، وأما القياس فمن عدة أوجه:

الأول: أنها خفيفة غير مستقلة.

الثاني: الحروف لا تصرف لها، والحذف نوع من التصرف، وهو بعيد جدًا في الحروف؛ لعدم اشتقاقها، لذلك حكم على جميع ألفاتها بالأصالة نحو: «مَاَ، و لاَ».[٤]

الثالث: هذه الحروف وضعت لتنوب عن الأفعال، وتدل على معانيها، فهمزة الاستفهام تنوب مناب الفعل: «أستفهم»، وكذلك «مَا» تنوب مناب الفعل: «أنفي»، فلو أُختُصرِت هذه الحروف، لكان اختصارًا بالمختصر، وهو إجحاف؛ فلذلك وجب إقرارها على ما هي عليه وعدم حذفها، والذي حسن الحذف قليلاً في: «أمَ واللهِ لأفعلن»، بقاء فتح «الميم» ففتحها دلالة على المحذوف، فلو كانت «الميم» ساكنة، لكان سكونها دالاً على عدم وجود حذف مثل: «هلْ» في الاستفهام، و «بلْ»، و «أمْ» في العطف، فلما تحركت علم أن ثمة محذوفًا مرادًا، فالألف و إن كانت خفيفة بالنسبة لـ «الواو، والياء «، فلاشك أن حذفها أخف من عدمه، وقد حمل ابن جني قراءة بعضهم ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ﴾ [الأنفال:٢٥] بحذف الألف من «لَاَ» تخفيفا، والمراد «لا تصيبن»»[٥].

(١) يُعني به : الخليل بن أحمد.
(٢) الكتاب، ج ٤، ص ٣٧٩.
(٣) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ج ٢، ص ٣٦٩.
(٤) شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، ص ٣٨٥.
(٥) المحتسب لابن جني ج ١ , ص ٢٧٧ , وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ٣٨٥ , وما بعدها.

ومما حُذِفتْ منه «الألف» قولهم «المُعلْ» وأصلها «المُعَلَّى» فحُذِفتْ «الألف» تخفيفًا ثم أتبعها حذف الفتحة؛ لأن «الألف» لا يكون ما قلبها إلا مفتوحًا، فهي كالعرض «للألف»، فصارت الفتحة معها «بمثابة» الصفير في «الصاد، والسين»، والتكرار في «الراء»، فلما حُذِف حرف من هذه الحروف حُذِفَ معه ما يصاحبه، فحُذِفَتْ «الفتحة» لمصاحبتها «للألف»[1] ومن شواهد ذلك قول الشاعر:

وقَبِيلٌ من لُكَيزٍ شاهدٌ رَهطُ مَرجُومٍ ورَهطُ ابن المُعَلْ[2]

ويجوز أن تكون حُذِفت «الفتحة «للوقف، بعد حذف «الألف»[3].

(١) شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، ص ٣٨٦، الممتع في التصريف لابن عصفور ج ٢، ص ٦٢١، وما بعدها.

(٢) من الرمل، البيت منسوب للبيد، ولم أجده في ديوانه، والذي أجده قريبا من وزن هذا البيت ولا ينطبق عليه الشاهد قوله : وقبيلٌ من عقيلٍ صادقٌ كليوثٍ بين غاب و عصنصلْ

ينظر :ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به، حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط :١، ٢٠٠٤ م، ص ٩٥ اللغة : لُكَيزٍ: هو ابن أفضى بن عبد القيس، : ابن المُعَلَّى : جد الجارود بن بشير بن عمرو المعلى

البيت من شواهد : الكتاب لسيبويه، ج ٤، ص ١٨٨، والمسائل العسكريات في النحو العربي لأبي علي الفارسي ت: د علي جابر المنصوري ط : ٢٠٠٢ م، ص ١٠٠، و أمالي ابن الشجري، ت : د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، ط :١، ١٩٩٢ م، ج ٢، ص ٢٠٠،، ج ٢، ص ٢٩٣، وضرائر الشعر لابن عصفور، ص ١٣٥.

(٣) الكتاب لسيبويه، ج ٤، ص ١٨٨، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، ص ٣٨٦.

المبحث الثاني

الحذف الصرفي المخالف للقياس لـ: (الواو، والياء)

المطلب الأول: حذف «الواو»:

تُحْذَفُ «الواو» على خلاف الأصل «فاءً، وعينًا، ولامًا»:

أولاً: حذف «الواو» فاءً:

وحذفها «فاءً» لا يكون إلا في كلمة واحدة شاذة لا نظير لها، وهي «صُلة»، وقد يقولون: «صِلة» بالكسر، فهي محذوفة الفاء؛ لأنها من «وَصَلتُ الشيء».[١]

ثانيًا: حذف «الواو «عينًا:

حذف «الواو في كلمة «ثُبَة»، ومنه قولهم: «ثُبَة الحوض» محل خلاف توضيحه كالتالي:

الرأي الأول:

أن كلمة «ثُبَة» محذوفة «الواو» عينًا، وجعل من ذلك قولهم: «ثُبَة الحوض».

وهذا ما أشار إليه الزجاج (ت ٣١١هـ)حيث قال: «و ثُبَة الحوض - وسطه - حيث يثوب الماء إليه، تُصغر «ثُوَيْبة»؛ لأن هذا محذوف منه عين الفعل .....».[٢]

الرأي الثاني:

أن كلمة «ثُبَة»في قولهم: «ثُبَة الحوض»، محذوفة «الواو» لامًا.

وهذا ما أشار إليه الفارسي(ت ٣٧٧هـ) حيث قال: «فأما «ثُبَة الحوض» منها فيجوز أن يكون المحذوف منها اللام، بل ذلك عندي فيه الوجه، ولا أجده من باب: «ثَابَ يَثُوب ثوبًا» كما ذهب إليه أحد شيوخنا[٣]؛ لأن ذلك قليل، فالقياس على الأكثر أولى وأقرب إلى الصواب من الحمل على النادر.....»[٤].

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني،، ج ٢، ص ٦٠٣، وما بعدها.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ت: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط: ١، ١٩٨٨، ج ٢، ص ٧٥.

(٣) لعله يعني بذلك، شيخه الزجاج.

(٤) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، ت: د. صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي ط : «بدون تاريخ»، ص ٥٣١.

والوجه عندي ما ذهب إليه أبو على الفارسي(ت ٣٧٧هـ)؛ لأنه لا يمتنع الحمل على الأكثر من جهة المعنى، فمعنى «الثُّبة» المحذوفة اللام، وهي الأكثر التي تُجمع على «ثُباتٍ»: «الجمع»، و معنى «ثَوْبَ، و «ثَاب «، و» ثَواب» «الجمع «أيضًا، ألا تراهم يقولون: «ثَبَيْتُ الرجل «إذا جمعت محاسنه «، وكذلك «ثُبَة الحوض «، فيها معنى الجمع، ألا ترى أن معناها: مجمع الماء، فهذا تقريب في المعنى؛ لمحاولة توحيد المحذوف في الكلمتين وهو «لام الكلمة «، لا عينها؛ و الحمل على الأكثر أولى وأقرب إلى الصواب من الحمل على النادر وبهذا يتضح أن ما ذهب إليه الزجاج(ت ٣١١هـ) مخالفًا لما أجمع عليه علماء اللغة من أن «ثُبَة الحوض»، محذوفة اللام لا العين[١].

ثالثًا: حذف «الواو «لامًا:

ورد حذف الواو «لامًا» للكلمة في عدة مواضع:

الموضع الأول: حذف «الواو «لامًا في كلمة «اسم».

وحذف «الواو» من كلمة «اسم «محل خلاف بين البصريين والكوفيين، بناء على اختلافهم في اشتقاقها، تفصيله كالتالي:

الرأي الأول:

يرون أن كلمة «اسم «محذوفة «الواو» لامًا للكلمة، وعوض عن المحذوف بهمزة الوصل في أولها فقيل: «اسم»[٢]. وقال بهذا الرأي: مكي بن أبي طالب القيسي[٣](ت٤٣٧هـ)، وأبو البركات بن الأنباري[٤] (ت ٥٧٧ هـ)، والعكبري[٥] (ت ٦١٦هـ)، ونسب هذا الرأي إلى البصريين عامة[٦].

حجتهم في ذلك: احتجوا لرأيهم بوجهين:

أولهما: أنه مشتق من السمو، وهو: الرفعة، ويقال: سما يسمو سموًا إذا علا، والسماء سميت سماء لعلوها وكذلك الاسم فإنه يعلو على المسمى، وزنها على ذلك «أفع».[٧]

---

(١) المصدر السابق نفسه ص ٥٣١.

(٢) أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، ت : محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ص ٤، وما بعدها.

(٣) مشكل إعراب القرآن ت: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط : ٢، ١٩٨٤ م، ص ٦٦، وما بعدها.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف،» مسألة الأصل في اشتقاق الاسم «، ص ٤، وأسرار العربية، ص٤.

(٥) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، ت: عبد الرحمن السليمان العثيمين، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، بإشراف د. أحمد مكي الأنصاري، ١٩٧٦م، ص ٢٥، وما بعدها.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، ص ٤، «مسألة الأصل في اشتقاق الاسم»، وأسرار العربية، ص ٤، وما بعدها.

(٧) لسان العرب لابن منظور، ج ١٤، ص ٤٠١، مادة «س. م. ا «.

ثانيهما: أن الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف، وهذه الأقسام لها ثلاث مراتب، فالاسم يجوز أن يقع مبتدأ، وخبرًا، أي يجوز أن يخبر به ويخبر عنه نحو: «اللهُ ربُنا»، والفعل يجوز أن يقع خبرًا، ولا يصح أن يخبر عنه فيقال: «زيدٌ ذهب»، والحرف لا يخبر به ولا عنه، فاتضح بذلك أن الاسم أعلاها مرتبة؛ لأنه يخبر به وعنه، وبالتالي سما وعلا على القسمين الآخرين، ودل أيضًا على أنه مشتق من «السمو» حذفت لامه وعوض عن المحذوف بهمزة وصل في أوله .[١]

الرأي الثاني:

أن كلمة «اسم» محذوفة الفاء «واوًا»، وأصلها «وَسَم»، وعوض عن المحذوف بهمزة وصل في أولها، فصار «اسم»[٢].

ونسب هذا الرأي للكوفيين عامة [٣].

حجتهم في ذلك:

أنهم يرون أن الاسم مشتق من «الوَسْم»، وتعني لغة: العلامة، والاسم يعد علامة ووسم على المسمى، فكلمة «زيد» تدل على المسمى، وصارت علامة ووسمًا عليه، وحذفوا الواو من أوله وعوضوا عنها بهمزة الوصل وصارت «اسْمًا» على وزن «اعل».[٤]

ورُدّ رأي الكوفيين بعدة أوجه:

أولاً: أجمع البصريون، والكوفيون على أن همزة الوصل في أولها عوضًا عن المحذوف، فوجب أن يكون المحذوف في آخره، وذلك لأمرين:

أولهما: ما عُرِفَ عن العرب أنه إذا حُذِفَ من آخره، فالتعويض يكون في أوله نحو كلمة «ابن «أصلها «بَنو»، فلما حذفوا اللام التي هي «الواو» عوضوا عنها بهمزة الوصل في أولها، ولما حذفوا من أولها عوضوا عن المحذوف في آخرها مثل: «عِدَة»، أصلها «وَعَدَ»، فإنهم لم يعوضوا عن الواو المحذوفة بهمزة الوصل في أولها، ولكن عوضوا عن ذلك بالهاء في آخرها[٥].

---

(١) أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، ص ٤، وما بعدها، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، ص ٣٠، وما بعدها.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، «مسألة الأصل في اشتقاق الاسم، ص ٤، وما بعدها.

(٣) أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، ص ٥، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، ص ٢٥.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، ص ٤، وما بعدها، «مسألة الأصل في اشتقاق الاسم «، لسان العرب لابن منظور، ج ١٤، ص ١٨٦، مادة «و. س. م».

(٥) المصدر السابق نفسه مسألة الأصل في اشتقاق الاسم، ص ٧، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، ص ٢٩.

ثانيهما: أن العوض يخالف البدل، فالعوض لا يشترط أن يكون في موضع المعوض عنه، لكن البدل يكون في موضعه، وعلى ذلك لو كانت الهمزة في «اسم «عوضًا عن الواو المحذوفة في أوله، لم يصلح أن يكون هذا عوضًا بل يكون بدلاً؛ لأن التعويض عن المحذوف يكون موضعه مخالفًا للمحذوف، كما أن الغرض من التعويض التخفيف، وقد يكون في اختلاف موضع التعويض عن موضع الحذف سببًا في حصول الخفة، أما التعويض في موضع المحذوف فلا تحصل به الخفة؛ لأن الحرف قد يثقل في موضعه، فإن أزيل عن موضعه حصل التخفيف[١].

ثانيًا: التصغير والتكسير يرد المحذوف إلى أصله، فإنه إذا صُغِر يقال: في تصغيره «سُمَيّ»، ولو كان مأخوذًا من «وَسَمَ» لقيل: في تصغيره: «وُسَيْم»، وأصل «سُمَيّ»، «سُمَيْو»، اجتمعت الياء والواو، والسابق منهما ساكنًا فقلبت الواو ياء وأُدغمت الياء في الياء فصارت «سُمَيّ» على حد قلبها في «سيّد»، و «هيّن ».

وفي التكسير يقال:» أَسْمَاء، وأَسَامٍ «فلو كانت مأخوذة من «السّمة» لقيل في تكسيرها «أَوْسَام، وأَوْاسِيم»، فلما جمعت على «أَسْمَاء، وأَسَامٍ» دل على أنها مأخوذة من «السّموّ»، وأصل «أَسْمَاء»: «أسْمَاو» تطرفت الواو وقبلها ألف زائدة فقلبت همزة [٢].

ثالثًا: أنه يقال: «أسميتُه» فلو كان مأخوذًا من «السّمة» على حد زعم الكوفيين، لقيل: «وسمته»، وأصل «أسميتُه»، «أسْمَوتُ»، وقعت الواو رابعة فقلبت ياء حملاً للماضي على المضارع كي يجري الباب على وتيرة واحدة[٣].

هذا، ولا يجوز أن يزعم الكوفيون أنه لا يلزم أن يكون المحذوف لامًا للكلمة، بل يجوز أن يكون حدث في الكلمة قلب مكاني، وقد جاء عن العرب كثيرًا كما قالوا في «الوَجْه»، «الجَاه»؛ لأن القلب المكاني يعد دعوة لا سبيل إليها؛ لأن في القلب عدول عن الأصل فلا نلجأ إليه ما وجد عنه مندوحة، ولا ضرورة تدعو إلى هذا القلب، كما أننا نستدل بالظاهر وهو «الاشتقاق» على الخفي وهو «المحذوف»، والمحذوف «الواو» لامًا للكلمة تظهر في جميع تصاريفها.[٤]

بعد عرض هذه الآراء، وتوضيح حجة كل رأي، فإن الرأي الذي أذهب واطمئن إليه هو الرأي الأول القائل: إن كلمة «اسم» مشتقة من «السّموّ» وهو العلو، فهي على ذلك محذوفة «الواو» لامًا للكلمة،

(١) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، ص ٣٠.
(٢) أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري، مسألة «الأصل في اشتقاق الاسم «، ص ٥، وما بعدها، وشرح المفصل لابن يعيش، ج ١، ص ٢٣.
(٣) أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري، مسألة «الأصل في اشتقاق الاسم «، ص ٧، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ج١، ص ٤٦.
(٤) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، ص ٢٨.

وعوض عن المحذوف بهمزة الوصل في أولها فقيل: «اسْم»، ووزنها على ذلك «افْع»، وإن كان ما ذهب إليه الكوفيون صحيحًا من جهة المعنى إلا أنه فاسد من جهة التصريف [١]؛ لأن ظهور الواو المحذوفة في جميع تصاريف الكلمة، يدل على أن المحذوف هو «الواو» في موضع اللام [٢]، كما أن الكوفيين قالوا إن الاسم علامة على المسمى، والعلامة تؤذن بأنه من الوسم وهو العلامة، فيجب أن يكون مشتقًا منها،[٣] فلما لم تكن كذلك، دل على ضعف هذا الرأي وقوة الرأي الأول.

الموضع الثاني: حذف «الواو» لامًا في كلمة: «أبٍ، وأَخٍ، و حمٍ».

ومما حُذِفتْ منه «الواو» لامًا , على غير القياس كلمة: «أبٍ، وأَخٍ، و حمٍ»، والذي يدل على كون «الواو» المحذوفة «لامًا» للكلمة، ظهور هذه «الواو» المحذوفة في التثنية والجمع، فيقال في تثنية «أبٍ، وأخٍ، وحمٍ»: «أبوانِ، و أخوان، و حموان» وفي الجمع «آبَاء»، وجمعوه جمع مذكر سالم، فقالوا: «أُبون»، وفي جمع «أخٍ»: «الأخوة»، و «الإخوان»، و «الأخوات»، فظهور الواو في مختلف تصاريف الكلمة دليل على أن الحرف المحذوف هو «الواو»[٤]، وإنما كان الحذف شاذًا في هذه الكلمات، ومخالفًا للقياس؛ لأن القياس يقتضي أن تكون على زنة «فَعَل»، فتُقلب الواو التي في موضع اللام «ألفًا» لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فيقال: «أبَا، وأخَا، وحَمَا»، فلما لم يجر عليها القياس، وحذفت اللام منها البتة كانت شاذة، والباعث لهم على الحذف طلب الخفة؛ لأن الواو ثقيلة؛ لذلك كثر فيها الحذف إذا وقعت لامًا للكلمة [٥].

المطلب الثاني: حذف «الياء».

تُحذف «الياء» لامًا للكلمة[٦]، في عدة مواضع منها:

الموضع الأول: حذف «الياء» لامًا في كلمة «يَد».

تحذف «الياء «لامًا في كلمة «يَد» فأصلها «يَدِيٌ»

(١) أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري، ص ٥.

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، ص ٦٦، واللباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ٤٦.

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، ص ٣١.

(٤))اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ج ٢، ص ٣٧٢، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، ص ٣٩٧.

(٥) سر صناعة الإعراب لابن جني، ج ٢، ص ٦٠٣، شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، ص ٣٩٣.

(٦) لا أجد فيما رجعت إليه من مصادر حذف الهمزة «فاء «.

والدليل على ذلك أمران :

أولهما: الذي يدل على أن «لام «اليَد» ياء محذوفة، ردها في التثنية فيقال: «يَديَان»، ويقال: «يَدَان»، وهو الأكثر للزوم حذف اللام فيها.(١)

ثانيهما: تكسيرهم إياها على زنة «أفعُل، فيقال «أَيْدُي»، كما يقال في جمع «كَلْب»، «أكْلُب، ثم أبدلوا ضمة الدال في التكسير كسرة كي تسلم الياء، قال تعالى ﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا﴾ [مَريَم:٦٤] و كقوله تعالى أيضًا ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿١٨٢﴾﴾ [آل عِمران:١٨٢]، ويؤيد أيضًا أن لامه «ياء محذوفة، ظهورها في بعض تصاريف الكلمة كقولهم: «يَدَيْتُ إليه يدًا»، أي: أوليته معروفًا(٢).

الموضع الثاني: حذف «الياء» لامًا في كلمة «مِائة».

ومما حُذِفَتْ لامه على غير القياس كلمة «مِائة» فأصلها: «مِئْية»، والذي يدل على أن لامه «ياءً» ما حكاه أبو الحسن الأخفش(٣) (ت ٢١٥ هـ) من قولهم: «رأيت مئيًا» في: معنى مِائة(٤).

الموضع الثالث: حذف «الياء «لامًا في كلمة «دمٍ».

حُذِفَتْ «الياء «لامًا على غير القياس في كلمة: «دمٍ» والأصل «دمي»، والدليل على ذلك رد هذه الياء في التثنية فيقال: «دَمَيان» وفي الجمع فيقال: «دُميّ، ودِمَاء» وقد قيل في تثنيه «دم»: دموان»، فهذا شاذ سماعًا(٥).

(١) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ج ٢، ص ٣٧٥، وما بعدها، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، ص ٤١٠، وما بعدها، والممتع لابن عصفور، ج ٢، ٦٢٤.

(٢) لسان العرب لابن منظور، ج ١٥، ص ٤٣٠، مادة «ي .د. ي».

(٣) ينظر رأيه في : شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، ص ٤١٦.

(٤) الممتع لابن عصفور، ج ٢، ٦٢٤.

(٥) المصدر السابق نفسه، ولسان العرب لابن منظور، ج، ١٤، ٢٦٨، مادة «د. م. ي».

المبحث الثالث

الحذف الصرفي المخالف للقياس لـ: (الهاء، والباء، والنون)

المطلب الأول: حذف «الهاء»:

الموضع الأول: حذف «الهاء» لامًا في كلمة[١] «شَفْة» .

اختلف الصرفيون في تحديد الحرف المحذوف في «شَفْة» إلى فريقين:

الفريق الأول: يرون أنه يكثر حذف «الهاء «لامًا للكلمة، فمما حُذِفتْ منه «الهاء» لامًا للكلمة كلمة «شَفْة»[٢]، وعلى ذلك أصلها «شَفْهَة» على زنة «فَعْلَة» [٣].

وقال بهذا الرأي: سيبويه [٤] (ت ١٨٠هـ)، العكبري[٥](ت٦١٦ هـ)، وابن عصفور[٦](ت ٦٦٩هـ)، وابن يعيش [٧] (ت ٦٤٣هـ).

حجتهم في ذلك:

ظهور الهاء المحذوفة في الفعل، و في التكسير، و في التصغير، فيقال في الفعل منها: «شَافَهتُ مُشَافَهةً وشفاهًا»، وفي التكسير «شِفَاه»، وفي التصغير «شُفَيْهَة»، ويقال: رجل شُفاهِيٌّ- للعظيم الشفتين[٨].

الفريق الثاني: زعم قوم[٩] أن «شَفَة» محذوفة الواو لامًا للكلمة، وأصلها «شَفَوة».

حجتهم في ذلك:

أنها تجمع على «شَفَوات».

---

(١) لا أجد فيما رجعت إليه من مصادر حذف الهاء فاءً أو عينًا للكلمة.

(٢) ينطر شرح الملوكي في التصريف، ص ٤١٨.

(٣) لسان العرب لابن منظور، ج ١٣، ٥٠٦، «ش. ف. ه «.

(٤) الكتاب، ج٣، ٤٥٠.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب، ج ٢، ص ٣٧٨.

(٦) الممتع، ج ٢، ص٦٤٤.

(٧) شرح الملوكي في التصريف ٤١٨.

(٨) المصدر السابق، ج٣، ص ٤٥٠، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ج ٢، ص ٣٧٨، والممتع لابن عصفور، ج ٢، ص ٦٤٤، وشرح الملوكي في التصريف ص ٤١٨، والمبدع في التصريف لأبي حيان، ٢٤٣.

(٩))هي لغة، ولم تُنَسب لقبيلة بعينها، ينظر: لسان العرب لابن منظور، ج ١٣، ٥٠٦، «ش. ف. ه».

والوجه عندي أن ««شَفَة» لامها «هاء»، وهذا هو الوجه عند جميع البصريين، لذلك قالوا الحروف «الشّفَهِيّة»، ولم يقولوا الحروف «الشّفَوِيّة».، وهذا ما صرح به الليث(ت ١٩٠هـ) حيث قال: «... والهاء أقيس، والواو أعم.... ونقصانها حذف هائها»[١].

الموضع الثاني: حذف «الهاء «لامًا في «عِضة»[٢].

اختلف الصرفيون في تحديد الحرف المحذوف في «عِضة» إلى رأيين:

الرأي الأول: يرون أن «عِضَة» محذوفة «الهاء» لامًا. و قال بهذا الرأي: ابن جني[٣] (ت ٣٩٢ هـ)، والزمخشري[٤](ت٥٣٨ هـ)، وابن يعيش[٥](ت ٦٤٣هـ)، وابن منظور[٦](ت ٧١١هـ).

حجتهم في ذلك:

أن أصلها «عِضْهَة» على زنة «فِعْلَة «، فاستثقلوا الجمع بين هاءين فقالوا: «عِضَة»، ومما يدل على ذلك قولهم في التكسير: «عِضاهة «، وقولهم في التصغير: «عُضَيْهَة»، وفي الفعل: «عَضِهتُ الإبل» [٧] وفي النسب: «بعير عِضَاهيٌّ» [٨].

الرأي الثاني: وبعضهم يزعم أنها محذوفة «الواو» لامًا للكلمة.

وممن ذهب إلى هذا الرأي، الزمخشري(ت٥٣٨ هـ)، قائلاً: «.. وأصلها «عِضوة «فِعْلة «من «عَضى الشاة «إذا جعلها أعْضَاء...»[٩].

حجته في ذلك:

أنها تجمع على «عِضَوات»، ويقال: «هذا بعير عِضَوِيّ، وإبل عَضَوِيّة، بفتح العين على غير القياس، وتجمع أيضا على «عِضِين»، كما قالوا في جمع «عِزَة»، «عِزين» وأصلها «عِزْوة»[١٠].

---

(١) لسان العرب لابن منظور، ج ١٣، ص ٥٠٦، مادة «ش. ف. ه».

(٢) ضرب من الشجر له شوك مما جل أو دق، المصدر السابق نفسه، ج ١٣،ص ٥١٦، مادة «ع. ض. ه».

(٣) المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، ج ١، ص ٦٠.

(٤) أساس البلاغة، ص٦٦٠، مادة «ع. ض. ه».

(٥) شرح الملوكي في التصريف، ص ٤٢٠.

(٦) لسان العرب، ج١٣، ص ٥١٦، مادة «ع. ض. ه».

(٧) إذا رعيته، ينظر المصدر السابق نفسه ج ١٣، ص ٥١٦ مادة «ع. ض. ه».

(٨) المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، ج ١، ص ٦٠، شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، ص ٤٢٠.

(٩) الكشاف، ص ٥٦٦.

(١٠))الجامع لأحكام القرآن، والمبين لما تضمنه من السنة و آي الفرقان لأبي بكر القرطبي، ت: د. عبد الله بن عند المحسن التركي، وشارك في تحقيق هذا الجزء، محمد رضوان عرقسوسي، وخالد العواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط : ١، ٢٠٠٦ م، ج ١٢، ص ٢٥٧.

ومنه قول الراجز:

هـــذا طـــريـــقٌ يـــأزم الـــمـــآزِمـــا وعِـــضَـــواتُ تَـــقْـــطَـــعُ الـــلـــهـــازِمـــا[١]

والوجه عندي أن «عِضَة» ورد في حذف لامها لغتان، لغة جعلت المحذوف «هاء، والأخرى جعلته «واوًا»، وهذا ما صرح به ابن عصفور (ت٦٦٩ هـ)، حيث قال: «.....وحُذِفت من «عِضَة «في إحدى اللغتين وأصلها «عضهة....»[٢]، وجعل ابن يعيش(ت ٦٤٣ هـ) اللغة الأولى هي الأكثر انتشارًا حيث قال: «...والأول أكثر.... »[٣]، وليس هناك ما يرجح أي من اللغتين على الأخرى.

المطلب الثاني: حذف «الباء «:

من أمثلة حذف «الباء» على خلاف القياس كلمة «رُبَّ»- ولم يسمع حذف «الباء» في غيرها[٤] - فخففوا «الباء» كراهة التضعيف، فكان القياس أن تُسَكَن إذا خُففت؛ لأنه لم يلتق ساكنان، ولكن سُمِعَ فتحها فقيل «رُبَ»، وبقاء الفتحة جعلوه دليلاً على المحذوف وتنبيهًا على الأصل، كما فعلوا مع «أفَ » عندما خففوها فتحوا آخرها دلالة على المحذوف.[٥]وقد قرئ[٦] بذلك في قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ۝٢﴾ [الحِجر:٢][٧] وكقول الشاعر:

---

(١) من الرجز، مجهول القائل.
اللغة : المآزم : جمع مأزم، وهو المضيق بين الجبلين، العِضَة، شجر من شجر الطلح، وهي ذات شوك، اللهازم : هي مضغات في أسفل الحنك.
= المعنى : أن هذا الطريق بما حف به من العضاة، يتأذى من سار فيه بما يناله من شوك يكاد يقطع اللهازم
الشاهد فيه : جمع «عِضَة» على «عِضَوات»، وهذا على رأي من جعلها معتلة اللام بالواو
البيت من شواهد : المنصف في شرح تصريف المازني ج١، ص ٥٩، والممتع لابن عصفور، ج ٢، ٦٢٥، ولسان العرب لابن منظور، ج ١٣، ص ٥١٦، مادة «ع. ض .ه».
(٢) الممتع، ج ٢، ص ٦٢٥.
(٣) شرح الملوكي في التصريف، ج ٢، ٤٢٠.
(٤) لم أجد فيما رجعت إليه من مصادر حذف الباء فاءً للكلمة أو عينها.
(٥) الممتع لابن عصفور، ج ٢، ص ٦٢٦، وشرح الملوكي في التصريف، ص ٤٢٨.
(٦) ذكر ابن مجاهد أنهم اخْتلفُوا في تَشْدِيد الْبَاء وتخفيفها في «ربما»، فَقَرَأَها ابْن كثير وَأَبُو عَمْرو وَابْن عَامر وَحَمْزَة و الكسائى مُشَدّدَة الباء، وَقَرَأَها عَاصِم وَنَافِع مخففَة الباء، وعلى بن نصر قَالَ سَمِعت أَبَا عَمْرو يقْرؤهَا على الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا خَفِيفًا وثقيلاً، ينظر: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، ت : شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط : ٢،١٤٠٠هـ، ص ٣٦٦، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ، ت: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ط : ١، ١٩٩٢، ج ١، ص ٣٣٩، وإعراب القرآن لأبي قاسم الأصبهاني، قدمت له ووثقت نصوصه، ووضعت فهاسه، د. فائزة بنت عمران المؤيد، ١٩٩٥م، ص ١٨٤.
(٧) شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، ص ٤٢٨.

أَزُهــيــرُ إِن يَــشِــبُ الــقَــذالُ فَــإِنِّــنــي رُبَ هَــيــضَــلٍ لَــجِــبٍ لَــفَــفــتُ بِــهَــيــضَــلِ[١]

المطلب الثالث: حذف «النون «:

تُحذَف «النون» عينًا، أو لامًا للكلمة [٢]:

أولاً: حذف النون «عينًا»: تُحذَف «النون» عينًا في كلمة «مُذْ».

تُحذَف «النون» عينًا في «مُذْ»، وأصلها «مُنْذُ»، فحُذِفتْ منها «النون» تخفيفًا؛ ولذلك غلبت الاسمية على «مُذْ» بسبب الحذف؛ لأن الحذف يغلب في الأسماء لتمكنها دون الحروف[٣].

وقال أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ): ««مُذْ»، و «مُنْذُ» يجوز أن يكون كل واحد منهما اسمًا، ويجوز أن يكون حرفًا جارًا، والأغلب على «مُذْ «أن تكون اسمًا للحذف، أما الموضع الذي يكونان فيه حرفي جر فقولك: «مُنْذُ كم سرت»، فـ «مُنْذُ»حرف لإيصالها الفعل إلى «كَمْ»، كما كانت الباء في قولك: «بمَنْ تَمُر... »[٤].

والدليل على أن «مُذْ «، أصلها «مُنْذُ «، التصغير، والتكسير للكلمة فلما دخلها التصغير والتكسير رُدَت «النون» المحذوفة؛ لأنهما يردان الأشياء المحذوفة إلى أصولها، فنقول في التصغير: «مُنَيْذ»، وفي التكسير: «أمْنَاذ»، والتصغير والتكسير لا يدخلان إلا على الأسماء، فعُلِم بذلك أن المحذوفة «النون «اسمًا، وليست حرفًا[٥].

ثانيًا: حذف «النون» لامًا:

حُذفت النون لامًا في عدة مواضع منها:

الموضع الأول: حذف «النون «لامًا في كلمة «فُلُ «.

---

(١) من بحر الكامل، قائله : أبو كبير الهذلي، في ديوان الهذليين، ، ترتيب وتعليق : محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة - جمهورية مصر العربية عام النشر: ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب في السّنوات ١٩٦٤، ١٩٦٧، ١٣٦٩ هـ، ج٢، ص ٨٩.

ويروى : «رُبَ هَيْضَلٍ مَرِسٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ».

البيت من شواهد : اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ج ٢، ص ٣٨٠، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، ص ٤٢٩، والممتع لابن عصفور، ج ٢، ٦٢٧.

(٢) لم أجد فيما رجعت إليه من مصادر حذف النون «فاء «للكلمة.

(٣) تقريب المقرب لأبي حيان، ت: د. عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت، ط : ١، ١٩٨٢م، ص ١٢٩، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، ص٤٢٣، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ت: محمد كامل بركات، ج ٤، ص ٢٠٦.

(٤) الإيضاح العضدي، ت: د. حسن الشاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف بمصر، ط: ١، ١٩٦٩ م، ص ٢٦١.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش، ج ٨، ص ٤٦.

كلمة «فُل» في نداء المذكر فيقال: «يا فُلُ» بمعنى: «يا فلان» وفي نداء المؤنث «يا فلة» بمعنى: «يا فلانة».[١]

قال ابن مالك(ت ٦٧٢هـ): «.... لا يستعملان منقوصين في غير النداء إلا في الضرورة...»[٢].

الموضع الثاني: حذف إحدى النونين من «إنَّ»، و «أنَّ»، و «لكنَّ»، و «كأنَّ».

حذفت إحدى النونين من «إنَّ»، و «أنَّ»، و «لكنَّ»، و «كأنَّ»؛ تخفيفًا لكثرة الاستعمال، فيقال: «إنْ»، و «أنْ»، و «لكنْ»، و «كأنْ»[٣].

قال المالقي (ت٧٠٢ هـ): «... مع أن الحروف لا تحذف أواخرها إلا مع التضعيف بابًا نحو: «إنَّ»، و «أنَّ»، و «كأنَّ»، و «لكنَّ»، أما مع غيره فلا»[٤].

(١) شرح التسهيل لابن مالك، ت : د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، والنشر، والتوزيع، ط : ١، ١٩٩٠م، ج ٣، ٤١٩.

(٢) المصدر السابق نفسه، ج ٣، ٤١٩.

(٣) شرح الملوكي في التصريف، ص٤٢٥.

(٤) رصف المباني في حروف المعاني للمالقي، ت: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص ٣٩٨.

المبحث الرابع

الحذف الصرفي المخالف للقياس لـ: (الحاء، والخاء، والفاء، والطاء)

المطلب الأول: حذف الحاء: حذف» الحاء «لامًا في كلمة «حِرٍ».[1]

حُذِفَتْ «الحاء «لامًا في كلمة[2] «حِرٍ»، ولم يرد حذف «الحاء» في كلمة أخرى غيرها وأصلها «حَرْح، فأطرد حذف «الحاء» لامًا لهذه الكلمة، حتى غلب الأصل، فهُجِر الأصل ورُفِض، والذي سوغ حذف اللام في هذه الكلمة عدة أسباب:

الأول: أن الحاجز بين الحرفين المثلين حاجز غير حصين لسكونه، فصار كالمضاعف.

الثاني: أنهم استثقلوا باب «سَلِسَ، وقَلِقَ «.

الثالث: أن حروف الحلق مستثقلة؛ لذلك تُلُعِبَ بها، تشبيهًا لها بحروف المد، واللين، ألا ترى أن حروف الحلق إذا وقعت ساكنة عينًا لكلمة ثلاثية جاز تسكينها وتحريكها نحو: «الشَّعْر، والشَّعَر، والنَّحْر، والنَّحَر».

فلما اجتمعت كل هذه الأسباب لزم حذف لامها، وكان الحذف فيها كالحذف لحروف المد واللين في «أَبٍ»، و «أَخٍ، وحمٍ».[3]

والدليل على أنها محذوفة «الـلام «رد المحذوف في التصغير فيقال: «حُرَيْحُ «وفي التكسير: «أحْرَاح»[4].

المطلب الثاني: حذف «الخاء «: حذف «الخاء «لامًا في كلمة «بخٍ «

تحذف الخاء من «بخٍ «[5] فيقال: «بخْ «تخفيفًا لأجل التضعيف.

---

(١) الحر: الفرج، ينظر: لسان العرب، ج ٢، ص ٤٣٢، مادة «ح. ر. ح».

(٢) لم أجد فيما رجعت إليه من مصادر حذف «الحاء» فاءً، عينًا للكلمة.

(٣) شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، ٤٣١، وما بعدها.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب، ج ٢، ص ٣٨٢، والمقرب لابن عصفور، ج ٢، ص ٢٠١، والممتع لابن عصفور، ج ٢، ٦٢٧.

(٥) كلمة تقال عند استعظام الشيء، ينظر: لسان العرب، ج ٣، ص ٦، مادة «ب. خ. خ».

قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): «.. وهي من الأسماء التي سُمَي بها الفعل في الخبر، فهي اسم مدح، وفخر، كما أن «أوّتاه» اسم: «أتألم»، «هيهات اسم: «بَعُد»،..... هي مبنية لنيابتها عن الفعل، وكان بناؤها على السكون على أصل البناء، إلا أنه التقى ساكنان في آخره، وهما الخاءان المدغمة إحداهما في الأخرى، فكسرت الثانية، على أصل التقاء الساكنين».[١]

ولا يجوز أن تكون : «بخْ» المخففة هي الأصل؛ لأنها لو كانت الأصل لم تثقل، كما أنها كما ذكرنا من الأصوات التي سُمي بها الفعل في الخبر، وجميع ما جاء في هذا الباب على ثلاثة أحرف فأكثر نحو: «أفّ»، و «هَيْهَات»، و «شَتَان» وغيرها، لذلك حكمنا على أن الثقيلة هي الأصل[٢].

المطلب الثالث: حذف «الفاء «:

من المواضع التي حُذِفَتْ فيها «الفاء «لامًا» للكلمة[٣]، كلمة «سَوْفَ»، وفي حذف لامها خلاف بين الصرفيين توضيحه كالتالي:

الرأي الأول: أنه يجوز حذف «الفاء «لامًا من «سَوْفَ»، وقال بهذا الرأي: الكوفيون عامة.

حجتهم في ذلك: عدة أوجه:

أولاً: استدلالهم على ذلك بلغات نقلوها عن العرب وهي : «سَوْ أفعلُ»، و «سَيْ أفعلُ»، و «سَف» [٤]، فنجد «الفاء» حُذِفَتْ في اللغتين الأولى والثانية، مع إبدال الواو ياء في اللغة الثانية[٥].

ثانيًا: أن «سَوْفَ» حرف يكثر استعماله في كلامهم، فحذفوا منها «الفاء» تخفيفًا لكثرة الاستعمال.

ثالثًا: أن اللغات التي حكاها الكوفيون هي لغات واردة عن العرب فإذا صحت عن العرب تلك اللغات، فدل ذلك على جواز حذف «الفاء» للتخفيف[٦] .

رابعًا: أنهم استشهدوا بقول الشاعر:

---

(١) شرح الملوكي في التصريف، ص ٤٣٤، والمساعد لابن عقيل، ج ٤، ص ٢٠٦.

(٢) المصدران السابقان أنفسهما، ص ٤٣٦.

(٣) لم أجد فيما رجعت إليه حذف «الفاء «، فاءً للكلمة، أو عينها.

(٤) هذه اللغة ليست محل شاهد لحذف «الفاء «، فالكلام في هذا الموضع قاصر على اللغتين اللتين حُذِفتْ فيهما «الفاء ««سَوْ أفعل «، و» سِيْ أفعل «.

(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، ت: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، التراث العربي، الكويت، ج ٢، ص ٣٤٧، وما بعدها.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، ص ٥١٥، وما بعدها، «مسألة ٩٥ «.

فـإنْ أهـلِـكْ فـسَـوْ تـجـدُونَ فَـقـدي وإنْ أسـلَـمْ يَـطِـبْ لـكُـم، الـمَـعـاشُ[١]

الرأي الثاني: المنع، فإنهم لا يجيزون حذف الفاء من «سَوْفَ»، وقال بهذا الرأي: البصريون عامة.

حجتهم في ذلك: أن الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف[٢] .

رَدَّ البصريون على احتجاج الكوفيين بعدة أوجه:

الأول: أن قول الكوفيين لما كثر استعمال «سَوْفَ «حُذِفتْ منه» الفاء» لكثرة الاستعمال، فهذا ليس بصحيح؛ لأن كثرة الاستعمال ليست بقياس حتى يقاس عليه، كما أن الحذف لو وجد كثيرًا فسيكون في الأسماء والأفعال، أما الحروف فقلما يوجد فيه حذف، وأن وُجِدَ فيها حذف فلا يقاس عليه؛ لأن الحذف فيه مخالف للقياس.

الثاني: استدلالهم بتلك اللغات «سَوْ أفعلُ «، و» سَيْ أفعلُ»، فهذه الروايات تفرد بها الكوفيون فلا حجة فيها.

الثالث: هذه الرواية، وإن كانت صحيحة عن العرب، لكنها من الشاذ الذي لا يقاس عليه لقلته[٣].

الرابع: أن البيت الذي استدل به الكوفيون شاذ، وحذف «الفاء» فيه للضرورة الشعرية[٤]

والرأي الراجح عندي ما ذهب إليه البصريون، لقوة حجتهم، وضعف حجة الكوفيين، هذا، وإن صحت الرواية التي استدل بها الكوفيون[٥] فيمكن أن نقول إن «سَوْفَ» حرف يختص بالدخول على الأفعال المستقبلة، فصارت بهذا الاختصاص كالجزء من الفعل فيجري عليها من الحذف كما يجري على الفعل، وهذا ما نقله ابن يعيش حيث قال: «وأما» سَوْفَ «فحذف الفاء منه بعيد جدًا....» [٦].

---

(١) من الوافر، منسوب لعدي بن زيد، ولم أجده في ديوانه.

البيت من شواهد: ضرائر الشعر لابن عصفور، ص ١٤١، والجنى الداني للمرادي، ص ٤٥٨، وحاشية الشمني على مغني اللبيب، المطبعة البهية بمصر، ج ١، ص ٢٨٢، والدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للشنقيطي، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، منشورات محمد علي بيضوت، ط : ١، ١٩٩٩ م، ج ٢، ص ٢١٩.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة «سين» الاستقبال محذوفة من «سوف»، ص ٥١٥، وما بعدها

(٣) المصدر السابق نفسه، ٥١٦.

(٤) الجنى الداني للمرادي، ص ٤٥٨، و حاشية الشمنى على مغني اللبيب، ج، ١، ص ٢٨٢.

(٥) هذه الرواية نُسِبَتْ لثعلب في المقرب لابن عصفور، ج ٢، ص ٢٠١، والممتع لابن عصفور، ج ٢، ص ٦٢٨، و نُسِبَتْ للكسائي أيضًا، وجعل «لغة «سَوْ أفعل» لغة أهل الحجاز، ينظر : الجنى الداني للمرادي، ٤٥٨، وحاشية الشمني على مغني اللبيب، ج ١، ص ٢٨٢.

(٦) شرح الملوكي في التصريف، ص ٤٣٩.

المطلب الرابع: حذف «الطاء «:

تحذفت الطاء لامًا من كلمة «قطَّ» فيقال: «قطْ»، ولم يرد حذف «الطاء» في كلمة أخرى غيرها[١].

والدليل على حذف «الطاء» من هذه الكلمة عدة أمور:

أولاً: أنه إذا سُمِّي بهذه الكلمة ثم صُغِرت ظهرت فيها الطاء المحذوفة فيقال: «قُطَيْط»[٢].

ثانيًا: أن هذه الكلمة مأخوذ من «القطّ»، وهو «القطع فيقال: «قَطَطْتُ الشيء» أي قطعتُ[٣].

ثالثًا: ظهور هذه «الطاء» المحذوفة في بعض اللغات التي حكاها ابن منظور (ت ٧١١ هـ) نقلاً عن اللحياني(ت٢٢٠هـ) في قوله: «وحكى اللحياني(ت٢٢٠هـ) : مازال هذا مذ قُطُّ يا فتى، بالضم والتثقيل، قال: وقد يقال ماله إلا عشرة قَطْ يا فتى، بالتخفيف والجزم، وقَطِّ، بالتثقيل والخفض»[٤].

(١) ولم أجد فيما رجعت إليه من مصادر حذف «الطاء «فاء للكلمة أو عينها، ينظر: الممتع لابن عصفور، ج ٢، ص ٦٢٨، ارتشاف الضرب، ت: د. رجب عثمان محمد، و مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المني المؤسسة السعودية بمصر، ط : ١، ١٩٩٨ م، ج١، ص ٢٥٢، المبدع لأبي حيان، ص ٢٤٤.

(٢) لسان العرب لابن منظور، ج ٧، ص ٣٨٢، مادة «ق. ط. ط «.

(٣) الممتع لابن عصفور، ج ٢، ص ٦٢٨، لسان العرب لابن منظور، ج ٧، ص ٣٨٢، مادة «ق. ط. ط «

(٤) لسان العرب لابن منظور، ج ٧، ص ٣٨٢، مادة «ق. ط. ط «.

الخاتمة

الحمدُ للهِ الحليمِ الكريم، ذي المنةِ والفضلِ العميمِ، والصلاة والسلام على خير من صلى وصام، وتلا كتاب ربه وقام، وعلى آله وصحبه الغر الميامين الكرام، وسلم تسليما كثيرًا، وبعد:

فإن ما توصلت إليه من النتائج تتلخص في الآتي:

١- يكثر الحذف لامًا للكلمة؛ لأن الطرف محل التغيير.

٢- مرجع الخلط بين مصطلحات «الحذف، والإضمار، والاقتصار، والاستغناء»، أن ظاهرة الحذف عرفها النحاة في وقت مبكر، فمن الطبعي أن يغيب عنهم المصطلح الدقيق لها، وتستعمل المفاهيم القريبة منه في دلالته.

٣- المحذوف لا يحتاج إلى تقدير أو قرينة، بخلاف المضمر فإنه يحتاج إلى ذلك.

٤- الاستغناء يكون قاصرًا فقط على المفردات دون التراكيب، ومرجع ذلك عدم وجود بعض الصيغ والأوزان في اللغة، فنستغني بذلك عن الصيغ والأوزان التي لها وجود في اللغة.

٥- الحذف نوع من التصريف، وهو بعيد جدًا في الحروف؛ لأن الحروف لا تصرف لها.

٦- يكثر الحذف المخالف للقياس في «الهمزة، والألف، والواو، والياء».

ومن أهم التوصيات التي أوصي بها الباحثين والدراسين في هذا المجال:

استيفاء موضوعات الحذف الصرفي المخالف للقياس بالدراسة؛ حيث يحتوي على عدد من الموضوعات التي لم يتطرق إليها أحد من الباحثين؛ وهي الحذف الصرفي المخالف للقياس في الحركات، والحذف الصرفي المخالف للقياس للضرورة الشعرية.

وبعد، فالنتائج والتوصيات التي توصلت إليها وليدة البحث والاستقصاء الدائبين، محاولة الوصول إلى الحقيقة من مصادرها الأصيلة، ولكنني لا أدعي الكمال في عملي هذا- فالكمال لله وحده- لذا أسال الله العظيم أن يوفقني في بحثي، وأن يكون هذا العمل خالصًا لوجه الكريم، ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ۝٨﴾ [آل عِمران:٨]، صدق الله العظيم.

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: فهرس الرسائل

١- أسلوب الحذف في القرآن الكريم دراسة نظرية تطبيقية، رسالة جامعية لنيل درجة العالمية الدكتوراه، إعداد الباحثة / جبار نجاة، إشراف أ. د/ فرعون بخالد، السنة الجامعية، ١٤٣٥هـ -١٤٣٦هـ ، ٢٠١٤/٢٠١٥م.

٢- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، ت: عبد الرحمن السليمان العثيمين، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، بإشراف د. أحمد مكي الأنصاري، ١٩٧٦م.

ثانيًا: فهرس المطبوعات

١- القرآن الكريم.

٢- ائتلاف النصرة في اختلاف أهل الكوفة والبصرة للزبيدي، ت: د. طارق الجنابي، ط: ١، ١٩٨٧ م، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية.

٣- ارتشاف الضرب، ت: د. رجب عثمان محمد، و مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المني المؤسسة السعودية بمصر، ط: ١، ١٩٩٨ م، ج ١.

٤- أساس البلاغة للزمخشري، ت: محمد الباسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط: ١، ١٩٩٨ م، منشورات محمد على بيضون.

٥- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، ت: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

٦- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، ت: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر،،ط: ١، ١٩٩٢.

٧- إعراب القراءات الشواذ للعكبري، ت: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب للطباعة، والنشر، والتوزيع، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٩٦ م.

٨- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، ت: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط: ٢، ١٩٨٥م.

٩- إعراب القرآن لأبي قاسم الأصبهاني، قدمت له ووثقت نصوصه، ووضعت فهارسه، د. فائزة بنت

عمران المؤيد، ١٩٩٥م.

١٠- ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان- ط:١،١٩٨٤م.

١١- أمالي ابن الشجري، ت: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط:١، ١٩٩٢م، مطبعة المدني.

١٢- أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط:١، ١٩٥٤م، عيسى البابي الحلبي، وشركاه.

١٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري، ت: د. جودة مبروك، ومحمد مبروك، ومراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط:١، «بدون تاريخ «.

١٤- البرهان في علوم القرآن للزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط: ١،١٩٥٧م.

١٥- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، ت: د. طه عبد الحميد طه، ود. مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

١٦- تقريب المقرب لأبي حيان، ت: د. عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت، ط: ١، ١٩٨٢م.

١٧- الجامع لأحكام القرآن، والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان لأبي بكر القرطبي، ت: د. عبد الله بن عند المحسن التركي، وشارك في تحقيق هذا الجزء، محمد رضوان عرقسوسي، وخالد العواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ط: ١، ٢٠٠٦ م.

١٨- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، ت: د. فخر الدين قباوة، و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط : ١، ١٩٩٢.

١٩- حاشية الشمني على مغني اللبيب، المطبعة البهية بمصر.

٢٠- حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي- المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، ط: دار النشر، دار صادر بيروت، «بدون تاريخ».

٢١- الحذف والتقدير في النحو العربي لعلي أبو المكارم، دار الغريب للطباعة، والنشر، والتوزيع، القاهرة.

٢٢- الخصائص لابن جني، ت: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، بدون تاريخ- المكتبة العلمية، ومكتبة لسان العرب.

٢٣- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للشنقيطي، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، منشورات محمد علي بيضون، ط: ١، ١٩٩٩م.

٢٤- دلائل الإعجاز للجرجاني، ت: د. محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، مطبعة المدني بالقاهرة، ط:٣، ١٤١٣هـ.

٢٥- ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به، حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط:١، ٢٠٠٤م.

٢٦- ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي،: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة - جمهورية مصر العربية عام النشر: ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب في السّنوات ١٩٦٤، ١٩٦٧، ١٣٦٩هـ.

٢٧- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، ت: د. شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط: ١، ١٩٤٧م، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

٢٨- رصف المباني في حروف المعاني للمالقي، ت: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط: بدون.

٢٩- السبعة في القراءات لابن مجاهد، ت: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط: ٢،١٤٠٠هـ

٣٠- سر صناعة الإعراب، ت: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط: ٢. ١٩٩٣.

٣١-سفر الساعدة وسفير الإفادة للسخاوي، ت: د محمد أحمد الدالي، و د. شاكر الفحام، دار صادر بيروت، ط ٢، ١٩٩٥م.

٣٢- شرح التسهيل لابن مالك، ت: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، والنشر، والتوزيع، ط: ١، ١٩٩٠م.

٣٣- شرح مختصر التصريف الغِزي في فن الصرف للتفتازاني، ت: د. عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، ط: ٨، ١٩٩٧م.

٣٤- شرح المفصل لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية بمصر.

٣٥- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، ت: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط: ١، ١٩٧٣ م.

٣٦- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت، ط: ٤، ١٩٨٧.

٣٧- ضرائر الشعر لابن عصفور، ت: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة، والنشر، والتوزيع، ط: ١، يناير ١٩٨٠ م.

٣٨- الغرة المخفية في شرح الألفية لابن معط، ت: حامد محمد العبدلي، دارا الأنبار، بغداد، ط،١٩٩١ م، مطبعة العاني.

٣٩- القاموس المحيط، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة، والنشر، والتوزيع، بيروت، لبنان، ط:الثامنة، ٢٠٠٥ م.

٤٠- الكتاب لسيبويه، ت: د. محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ٣، ١٩٨٨م.

٤١- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل للزمخشري، اعتنى به وخرج أحاديثه، خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط: ٣، ٢٠٠٩ م.

٤٢- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ت: د. عبد الإله نبهان، ط دار الفكر المعاصر بيروت لبنان، دار الفكر دمشق سوريا، ط: ١٩٩٥م .

٤٣- لسان العرب لابن منظور، دار صادر بيروت وبدون تاريخ.

٤٤- المبدع في التصريف لأبي حيان، ت: د. عبد الحميد سيد طلب، مكتبة دار العروبة للنشر، والتوزيع، ط: ١، ١٩٨٢.

٤٨- مجاز القرآن للشيخ عز الدين الشافعي، ت: د. مصطفى محمد حسين الذهبي، تقديم: أحمد زكي يماني، مؤسسة الفرقان الإسلامي، لندن، ١٩٩٩م.

٤٥- مجالس العلماء للزجاجي، ت: عبد السلام محمد هارون، مطبعة حكومة الكويت، ط: الثانية ١٩٨٤م.

٤٦- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ت: علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، ١٩٩٤م.

٤٧- المسائل العسكريات في النحو العربي لأبي علي الفارسي ت: د علي جابر المنصوري ط: ٢٠٠٢ م.

٤٨- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، ت: د. صلاح الدين عبد الل السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي ط: «بدون تاريخ» .

٤٩- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ت: محمد كامل بركات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، «بدون تاريخ».

٥٠-مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، ت: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط:٢، ١٩٨٤م.

٥١- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ت: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط: ١، ١٩٨٨ م.

٥٢- معاني القرآن للكسائي، أعده وقدمه د. عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر التوزيع القاهرة، تاريخ النشر، ١٩٩٨م.

٥٣- معجم التعريفات للجرجاني، ت: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، للنشر، والتوزيع، والتصدير «بدون تاريخ».

٥٤- معجم المصطلحات النحوية والصرفية لدكتور محمد نجيب اللبدي، دار الفرقان، مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٩٨٥م.

٥٥- المعجم المفصل لإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:١٩٩٦،١م.

٥٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، ت: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، التراث العربي، الكويت.

٥٧- المقتضب لأبي العباس المبرد، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، ط: ٣، ١٩٩٤م، وزارة الأوقاف للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

٥٨- المقرب لابن عصفور، ت: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، ط: ١، ١٩٧٢م.

٥٩- الممتع في التصريف لابن عصفور، ت: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة بيروت لبنان، ط: ١،١٩٨٧ م .

٦٠- المنصف شرح الإمام ابن جني لكتاب التصريف للمازني، ت: إبراهيم مصطفى، وعبد الله الأمين، دار إحياء التراث القديم، ط: ١، ١٩٥٤ م، وزارة المعرف العمومية، إدارة الثقافة العامة.

٦١- نتائج الفكر للسهيلي، ت: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٩٢م.